الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

25- 26- 27 **شعبان** 1436 /12-13-14 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12

إحالة قضية مقتل نزيلة الحماية للادعاء العام

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=226643&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

حولت شرطة جدة ملف قضية قتل فتاة دار الحماية التي لقيت مصرعها أول من أمس علي يد شقيقها بموقع عملها في إحدى شركات القطاع الخاص، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وكشفت مصادر كانت مقربة من القتيلة لـ"الوطن" أن "المغدورة حصلت قبل الجريمة بشهرين على صك عضل من محكمة الأحوال الشخصية بجدة، وهو قيد التنفيذ في محكمة الاستئناف، ويتضمن الصك أمرا فوريا بتزويجها من الشخص الذي تقدم لخطبتها ووافق عليه والدها".

وأضافت أن "القتيلة عانت من عنف أشقائها الثلاثة خلال سبعة أعوام مضت، وأثناء وجودها في بريطانيا كمبتعثة لنيل شهادة الدكتوراه، وكان والدها يقيم معها كمحرم، وأنها أجبرت على الزواج من شخص لا ترغبه، وانتهى الأمر بالطلاق".

وبينت المصادر أن "شابا تقدم للزواج من الفتاة، ووافق عليه الأب، إلا أن أشقاءها رفضوا تزويجها منه بحجة عدم تكافؤ النسب، وعندما تيقنوا من موافقة الأب لجأوا إلى حيلة، حيث أقنعوها بالموافقة ثم حنثوا، وسجنوها في غرفة لمدة شهر كامل، واستخدموا معها كل سبل التعذيب النفسي والجسدي، ومن بينها كي مناطق متفرقة من جسدها بسيخ ساخن، لإجبارها على التراجع عن الزواج، وعندما حاول والدها الدفاع عنها هددوه وأجبروه على رفع شكاوى ضدها إلى الشرطة، كما أجبروا والدتهم على تقديم شكاوى مماثلة ضدها تتضمن مطالب مالية، وحاولوا أكثر من مرة الخلاص منها، إلا أنها استنجدت بإمارة منطقة تبوك التي حولتها فورا إلى دار الحماية بجدة".

وقالت المصادر إن "القاتل فاجأ شقيقته أول من أمس في مقر عملها، وأطلق عليها خمس رصاصات من مسدس، فلقيت مصرعها".

من جهته، أوضح المدير السابق لدار الحماية بجدة، ومدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صالح سرحان لـ"الوطن" أن "الفتاة قدمت لدار الحماية بجدة قبل سبعة أشهر كنزيلة معنفة، محولة بأمر من أمير منطقة تبوك، وتم تسكينها ورعايتها"، مشيرا إلى أنها تلقت تهديدات بالقتل من أشقائها.

وأوضح سرحان أن "دار الحماية حاولت تقريب وجهات النظر، وإبعاد الشقاق بين أطراف الأسرة إلا أن عناد الأشقاء وتجبرهم وعنفهم أعاق ذلك"، مشيرا إلى أن الإخوة حاولوا أكثر من مرة الإضرار بشقيقتهم نزيلة الدار. وأكد المدير السابق لدار الحماية أن "الفتاة أصرت على أخذ حقها الشرعي ولجأت إلى القضاء، وأيدت المحكمة زواجها ممن ترغبه، ومنحتها صك عضل، ولكن الأشقاء رفضوا التسليم بذلك، وحاولوا أكثر من مرة خطفها لإجبارها على الخضوع لرغبتهم، إلى أن انتهى الأمر بجريمة القتل المروعة". وكانت "الوطن" قد نشرت أمس تقريرا بعنوان (جدة.. مقتل نزيلة بدار الحماية على يد شقيقها).

10 ملاحظات على مركز رعاية العاملات بالرياض

المصدر: جريدة اخبار 24 الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/221355

سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 10 ملاحظات سلبية في مركز رعاية شؤون الخادمات بالرياض، منها عدم توفر وسائل الأمن والحماية للموظفات أو النزيلات، إذ لا يحتوي المركز على كاميرات مراقبة أو مخارج طوارئ.

وأوضحت الجمعية في تقريرها السنوي لعام 2014 - اطلعت "مكة" على نسخة منه - أن المركز يعاني من عدم وجود تهوية له، إضافة إلى أن المركز لا يحتوي على عيادة طبية متكاملة، وعدم وجود طبيبة دائمة بالمركز وإنما طبيبة زائرة، مشددة على أن المركز دمج بين الخادمات الهاربات واللاتي تأخر الكفلاء عن استلامهن، مما يسبب تأثيرا سلبيا على العاملات.

وأشارت إلى أن موظفات المركز يعانين من عدم ترقيتهن منذ عدة سنوات، وأن المركز يعاني من إحالة حالات خارج اختصاصه من قبل مراكز الشرط، وإحالة خادمات من المطار دون التحقق من تذكرة سفرهن مما ينتج عنه ضرر بالكفلاء والخادمات، وتأخر إجراءات الخروج النهائي في الجوازات، مبينة أنه لم ترد للمركز أي تعليمات جديدة بعد تفعيل لائحة تنظيم العمالة المنزلية.

وأوصت الجمعية بضرورة نقل المركز إلى مبنى مهيأ بكوادر وظيفية وتجهيز وتأمين عيادة طبية متكاملة، ودعمه بوسائل حماية من خلال وضع كاميرات مراقبة، وتوظيف مراقبات أمنيات لحماية من في المركز، إضافة إلى عزل المصابات بحالات نفسية لضمان سلامة الجميع، وتوفير طبيبة نفسية بالمركز، ودعم الموظفات من خلال الترقيات والدورات لضمان تقليل طلبات النقل.

كما أوصت بعزل المستضافات في المركز بسبب الهروب أو رفض العمل عن الحالات المحالة من المطار لضمان عدم التأثير على الأخريات، مشيدة بإلمام المشرفة على المركز بحالات النزيلات كافة، وحسن تعامل الموظفات مع النزيلات، والاهتمام بنظافة المبنى، إضافة إلى تجاوب السفارات مع معظم النزيلات من رعاياها.

توصيات الجمعية

- نقل المركز إلى مبنى مهيأ بكوادر وظيفية.
- تجهيز وتأمين عيادة طبية متكاملة.
- دعم المركز بوسائل حماية من خلال وضع كاميرات مراقبة.
- توظيف مراقبات لحماية جميع من في المركز.
- عزل الحالات المصابة بعلل نفسية عن السليمات لضمان سلامة الجميع.
- توفير طبيبة نفسية بالمركز.
- دعم الموظفات من خلال الترقيات والدورات لضمان تقليل طلبات النقل.
- عزل المستضافات في المركز بسبب الهروب أو رفض العمل عن الحالات المحالة من المطار لضمان عدم التأثير على الأخريات.

السلبيات المرصودة

- عدم توفر وسائل الأمن والحماية، إذ لا يحتوي المركز على كاميرات مراقبة أو مخارج طوارئ.
- عدم وجود تهوية بالمركز.
- لا يحتوي المركز على عيادة طبية متكاملة.
- عدم وجود طبيبة دائمة بالمركز وإنما طبيبة زائرة.
- دمج الخادمات الهاربات واللاتي تأخر الكفلاء عن استلامهن مما يسبب تأثيرا سلبيا على العاملات.
- عدم ترقية موظفات المركز منذ عدة سنوات.
- إحالة حالات خارج اختصاص المركز إليه من قبل مراكز الشرط.
- إحالة خادمات من المطار دون التحقق من تذاكر سفرهن، ما ينتج عنه ضرر بالكفلاء والخادمات.
- تأخر إجراءات الخروج النهائي في الجوازات.

- لم ترد للمركز أي تعليمات جديدة بعد تفعيل لائحة تنظيم العمالة المنزلية.

حقوق الإنسان لـالوطن: كشفنا تضليلا في مقاطع المطالبات أكدت أن استدرار العطف ببث الفيديوهات يخالف ماهيأته الدولة في القنوات الرسمية

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=226645&CategoryID=3

المدينة المنورة: فيصل الرويشد

فيما انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع الفيديو التي تتعلق بمناشدة مسؤولين تحقيق أمر معين كالموافقة على علاج، أو وظيفة، أو دعم مالي، أو حل مشكلة محددة، أكدت جمعية حقوق الإنسان أن بعض هذه المقاطع اتضح أن مصدريها غير صادقين فيما ادعوه، مؤكدة أن هذه ليست الوسيلة الصحيحة لتحقيق المطالب.

وقال الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان المستشار القانوني خالد بن عبدالرحمن الفاخري لـ"الوطن": "تظهر من حين لآخر مقاطع فيديو يسجلها مواطنون وينشرونها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يوضحون فيها الحاجة لأمر معين، وهذه الوسيلة محاولة لاستغلال مشاعر المجتمع واستدرار تعاطفه".

وأضاف أن "مقاطع الفيديو ليست الوسيلة الصحيحة لتقديم المواطن طلبه، ولا يوجد مبرر لإثارة مثل هذه الطلبات عبر شبكة الإنترنت، في وجود القنوات التي خصصتها الدولة لكافة المواطنين بهدف الاستماع لهم، والتعرف على مطالبهم وشكاواهم، ابتداء من أعلى سلطة مرورا بالأجهزة التنفيذية الأخرى، وجميعها تطبق نظام الخدمات الإلكترونية، وهو ما يعني سهولة إرسال الطلب ومتابعته".

وأوضح الفاخري أن هذه المقاطع تخرج عن القنوات الرسمية لتقديم الإنسان طلبه، مشيرا إلى وجود الإجراءات النظامية التي تكفل للمواطن خصوصيته، والحصول على مبتغاه.

وأوضح الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان أن "بعض المقاطع التي تظهر وتتضمن مطالب معينة تفتقد الثقة والمصداقية، ففي الفترة الماضية ظهر عدد منها، وبالتحقيق فيها اتضح أن مصدريها غير صادقين فيما ادعوه، وأن هدفهم هو استعطاف الناس تزامنا مع قرب حلول شهر رمضان، والحصول على أكبر قدر من المساعدات المالية".

من جانبه، أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالعزيز السراني لـ"الوطن" أن "مجلس الشورى بدأ في مراجعة جميع الأنظمة والعمل على تطويرها من خلال الإضافة أو التعديل.

وأبان أن "أنظمة وزارة الصحة كمثال تقتضي تحويل المريض إلى مستشفى آخر في حال عدم توافر الخدمة الطبية المطلوبة في المنشأة الطبية التي يراجع بها، ولأن القصور وارد في بعض المستشفيات، يقوم المريض بإجراءات أخرى للحصول على الخدمة، ومن بينها تصوير مقطع فيديو، وبثه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ليصل إلى أكبر شريحة ممكنة".

ويرى السراني أن تصوير المقاطع المصورة لا يعد الأسلوب الناجح للحصول على الخدمة، مطالبا المواطنين بالتوجه للقنوات الرسمية للوزارات في حال وجود قصور بأحد أفرع الوزارة.

وأكد أن "بعض المقاطع التي تتضمن شكاوى ضد جهات حكومية تكون صحيحة، وتستوجب النظر فيها، ولكن في المقابل يجب الاهتمام بالعمل المؤسسي، واتباع الطرق الصحيحة لتقديم الشكوى"، مشيرا إلى أن الخدمات الصحية ستشهد خلال السنوات الثلاث المقبلة قفزة كبيرة من حيث عدد الأسرة، وفقا للمشاريع الطبية الجاري تنفيذها.

وأوضح السراني أن الدولة تولي ملف الصحة الاهتمام الأكبر من استحواذه على الحصة الأكبر من الإنفاق في ميزانية الدولة، وهناك دراسة جادة لتطبيق نظام التأمين الصحي، يتوقع أن تظهر نتائجها في القريب العاجل، مشيرا إلى أنه في حال إقرارها سترفع درجة الكفاءة الصحية وتشغيل المستشفيات بشكل جيد.

"حقوق الإنسان": المطالبات عبر مقاطع الفيديو استغلال للمشاعر.. وبعضها يفتقد للمصداقية

المصدر: جريدة أخبار 24 السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/221226

كدت جمعية حقوق الإنسان، عدم مصداقية بعض مقاطع الفيديو التي ينشرها مواطنون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويناشدون خلالها المسؤولين لحل مشكلات تعترضهم.
وقال الأمين العام للجمعية المستشار القانوني، خالد الفاخري، إنه تم إجراء تحقيقات حول عدد من هذه المقاطع، وتبين أنها تفتقد للمصداقية، وأن مصدريها غير صادقين فيما ذهبوا إليه من ادعاءات.
وأبان أن هذه الوسيلة ما هي إلا محاولة لاستغلال المشاعر واستدرار تعاطف المسؤولين والخيرين، مبيناً أنها ليست الطريقة الصحيحة لتحقيق المطالب، وفقاً لصحيفة "الوطن".
وأضاف أن الدولة أتاحت وسائل وقنوات رسمية يمكن لجميع المواطنين التقدم عبرها بشكاواهم ضد أي مسؤول، أو تقصير يواجهونه يحيل دون حصولهم على حقوقهم.
من جهته، أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالعزيز السراني أن تصوير المقاطع لا يعد الأسلوب الناجح لتحقيق المطالب، داعياً لضرورة اتباع الطرق الصحيحة لتقديم الشكاوى.

رصد 59 حالة عنف أسري بـ"ولادة مكة"

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150612/Con20150612777432.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
كشف رئيس لجنة الحماية الأسرية بمستشفى الولادة والأطفال بالعاصمة المقدسة الدكتور فريد بوقري، عن رصد 59 حالة عنف أسري واعتداء منذ مطلع العام الهجري الحالي وحتى نهاية شهر رجب.
وقال الدكتور بوقري لـ(عكاظ)، عقب افتتاحه للمعرض التوعوي الذي نظمته اللجنة، البارحة، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، بمناسبة اليوم العالمي لضحايا العنف من الأطفال الأبرياء إن الحالات تنوعت ما بين اعتداء جسدي وجنسي ونفسي وإهمال أسري وتركزت كافة الحالات في فئتي الأطفال والنساء، مشيرا إلى أن هناك خطا ساخنا لتلقي بلاغات الاعتداء بمختلف أنواعها على الرقم 11116 المرتبط بمركز الأمان الأسري بالمملكة، لافتا إلى أن هناك عقوبات على الشخص الذي لا يبلغ عن حالات العنف.

وبين الدكتور بوقري أن اللجنة تقوم بالإبلاغ الفوري عن أية حالة ترد إلى المستشفى لوزارة الشؤون الاجتماعية أو الجهات الأمنية، خاصة إذا كانت الحالة تستدعي توفير حماية أو إيواء مؤقت، مشيرا إلى أن الشخص الذي يبلغ عن حالة عنف ويظهر خلاف ذلك إذا كانت نيته حسنة فإنه لا تطاله أية مساءلة أو عقاب، لافتا إلى أن هناك نية لدى اللجنة للتوسع في برامج التوعية بالمدارس مطلع العام الدراسي المقبل.

"حقوق الإنسان": مقاطع الـ"يوتيوب" التي تخاطب العواطف غير صادقة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
كشف الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري أنه تم إجراء تحقيقات حول عدد من المقاطع التي تخاطب عواطف الناس، وتبين أنها تفتقد الصدقية، وأن مصدّريها غير صادقين في ما ذهبوا إليه من ادعاءات، مبيناً أن الطريقة الصحيحة لتحقيق المطالب مخاطبة الجهات الرسمية وليس عبر الـ«يوتيوب».
وأوضح الفاخري في بيان أمس، بعد ظهور مقطع فيديو لمواطن يعمل موظفاً في مركز الضمان الاجتماعي في تبوك يناشد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز سرعة مقابلته لرغبته في الكشف عن ملفات مهمة أن الدولة أتاحت وسائل وقنوات رسمية يمكن لجميع المواطنين التقدم عبرها بشكاواهم ضد أي مسؤول أو تقصير عن عدم حصولهم على حقوقهم.
من جهته، أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالعزيز السراني، أن تصوير المقاطع لا يُعد الأسلوب الناجح لتحقيق المطالب، داعياً إلى ضرورة اتباع الطرق الصحيحة لتقديم الشكاوى، مؤكداً أن بعض المقاطع التي تتضمن شكاوى ضد جهات حكومية تكون صحيحة، ويستوجب النظر فيها، ولكن في المقابل يجب الاهتمام بالعمل المؤسسي، واتباع الطرق الصحيحة لتقديم الشكوى.

الدكتور السيف : المملكة مهتمة بتطوير أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة مكة الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.makkahnews.net/news.php?action=show&id=43663

(مكة) – متابعة
أكدت المملكة العربية السعودية اهتمامها بتطوير أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومراجعة القوانين والتشريعات والأحكام المتعلقة بالإعاقة وإعادة النظر فيها وفقًا للمتطلبات العصرية في ذلك وتحقيقًا لمفاهيم وأطر حقوق الإنسان.
جاء ذلك في بيان المملكة العربية السعودية اليوم أمام الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنعقد في مقر الأمم المتحدة حالياً وألقاه عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف على وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدكتور أحمد بن صالح السيف.
وقال الدكتور السيف "باسم المملكة العربية السعودية يطيب لي المشاركة في هذا المؤتمر، فأحييكم أجمل تحية، وأتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأمم المتحدة على عقدها هذا المؤتمر الدوري الذي يدعو إلى النظر في تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف في شأن تنفيذها".
وأضاف "ليس هناك مجتمع شامل أو تنمية مستدامة دون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم المشاركة الكاملة والفعّالة في تنمية المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً . وليس هذا واجباً أخلاقياً فحسب، إنما هو أيضاً خياراً والتزاماً دولياً، إذ تعد اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي حجر الأساس والمعيار في جميع المتطلبات والإجراءات المنصوص عليها للأشخاص ذوي الإعاقة. وعليه، يسعدني أن أشاطركم بعض الأفكار والحلول من خبرتنا الوطنية التي تأتي في سياق الإجراءات التي اتخذتها المملكة منذ مصادقتها على الاتفاقية".
وتابع قائلا "عندما صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2008، بدأت باتخاذ بعض التدابير التي ترى أن من شأنها أن تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفق مبادئ الاتفاقية، والتي منها إنشاء لجنة خاصة في وزارة الشؤون الاجتماعية لتنسيق خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة مع الجهات المختصة بتنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومتابعة تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تتكون هذه اللجنة في تشكيلها من عدد من ممثلي الجهات المعنية بحقوقهم، وممثلين من مؤسسات المجتمع المدني، ومن الأشخاص المؤهلين من ذوي الإعاقة."
وأوضح أن المملكة ممثلة بوزرة الشؤون الاجتماعية والجهات ذات الاختصاص وهيئة حقوق الإنسان كجهة رصد لتنفيذ الاتفاقية انتهت هذا العام من إعداد التقرير الأول المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
وأضاف أن من الاهتمام الذي توليه حكومة المملكة بشأن تطوير أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومواءمة تنفيذ بنود الاتفاقية، فقد أنشئت في عام 2014 لجنة وزارية عليا لدراسة أحوال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي خرجت بعدة توصيات من شأنها أن تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتُفَعِّل أدائها.
ومضى الدكتور السيف يقول "منها على سبيل المثال تشكيل لجنة في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء من خبراء قانونيين ومن الجهات ذات الاختصاص لمراجعة القوانين والتشريعات والأحكام كافة المتعلقة بالإعاقة، وإعادة النظر فيها وفقًا للمتطلبات العصرية في ذلك وتحقيقًا لمفاهيم وأطر حقوق الإنسان. وكذلك إنشاء لجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية بمشاركة الجهات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة لإعداد إستراتيجية شاملة لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتضمن رؤىً واضحة وأهدافاً محددة؛ بالإضافة إلى توجيه وزارة الاقتصاد والتخطيط باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدماج قضايا الإعاقة في الخطط التنموية، وجعل متطلبات الإعاقة أساسًا في المعايير الحضرية المعتبرة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع".

وأضاف "علاوة على ذلك، إعداد خطة إعلامية وتربوية مبنية على استراتيجية من شأنها أن تعزز مبادئ حقوق الإنسان وقبول الإعاقة والتعامل معها كتنوع بشري وطبيعي ومكوّن اجتماعي، بالإضافة إلى العمل على إظهار قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق الدمج الاجتماعي لهم. وفي سبيل مواجهة الحاجة إلى توسيع الخدمات التي تقدمها المملكة وتطوير نوعية أدائها، فقد أوصت اللجنة بالتوسع في إنشاء مراكز التشخيص والتدخل المبكر لاضطرابات النمو والسلوك، مع التوسع أيضاً بافتتاح مراكز التأهيل الطبي والاجتماعي، ومراكز الرعاية والأندية الشبابية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى زيادة الإعانات المالية الدورية للأشخاص ذوي الإعاقة. أما عملية الرصد والرقابة لتنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد أوصت اللجنة بالعمل على تمكين مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة - الحكومية والمدنية - من رصد ومراقبة أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومطالبتها بإعداد تقارير دورية عن أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة. أما في جانب التعاون الدولي في مجالات الإعاقة، فالعمل قائم في الجهات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة بإبرام مذكرات التفاهم والتعاون مع المنظمات والجهات العالمية المعنية بالإعاقة والتأهيل وفي مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها".
وخلص الدكتور السيف إلى القول "تسعد المملكة بتقديم تجربتها، وتعي التحديات التي تواجهها والتي قد تكون حائلاً دون تحقيق أهدافها القصوى في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كافة التي ما زالت تعمل جاهدة لتجاوز هذه التحديات".

بعد تداول مقطع فيديو لمعاناته .. رئيس هيئة حقوق الإنسان يوجّه بتأمين سكن للمسنّ السعودي وزوجته

المصدر: جريدة انحاء الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
/http://www.an7a.com/186672

(أنحاء) – متابعات : –
أصدر رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان توجيهاً بدراسة حالة مسنٍّ سعودي وزوجته يسكنان في حديقة الملك عبد الله في صبيا.
وقالت هيئة حقوق الإنسان إن "رئيس الهيئة وجَّه فرع منطقة عسير بدراسة حالة مسنٍّ سعودي وزوجته يسكنان حديقة.
كما وجه الدكتور العبيان ببحث تأمين السكن المناسب للمسن وزوجته وذلك من خلال التنسيق مع جهات الاختصاص.

الوحدة الوطنية صيانة واحترام

المصدر: جريدة الشرق الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/06/14/1358781

رياض عبدالله الزهراني

تتكوَّن الدول من مجموعات عرقية، ودينية، ومذهبية، ويشكِّل الوطن لتلك المجموعات القاسم المشترك الأكبر، ونحن بصفتنا جزءاً من العالم يتكوَّن وطننا من مذاهب شتى، ومناطق متعددة مختلفة في العادات، واللهجات، والأصول، مثل اختلافها في التضاريس والمناخ. ذلك التنوع والاختلاف «المثري» يجب صيانته، وحمايته بقوة النظام والقانون، وذلك واجب وظيفي تقوم به الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية المختلفة، ويجب احترامه وصيانته أيضاً من قِبل أفراد المجتمع، الذين يشكِّلون حجر الزاوية في البناء والتنمية والأمن الشامل.
قبل أيام معدودة طالعتنا الصحف المحلية بخبرين، الأول هو اتجاه مجلس الشورى لدراسة نظام للوحدة الوطنية، والخبر الثاني عن ملف الوحدة الوطنية والبدون. ملفان يؤرقان هيئة حقوق الإنسان، إضافة إلى خمسة ملفات أخرى. هذان الخبران سمع عنهما المواطن من قبل بصور شتى، ومازال في قلبه أملٌ في تحرك المؤسسة التنظيمية للدولة «مجلس الشورى»، وذراع مجلس الوزراء التشريعية «هيئة الخبراء»، نحو إقرار نظام يصون الوحدة الوطنية، خاصة أن الظروف المحيطة بالوطن من كل جانب تتطلب وجود نظام يصون الوحدة، ويحميها، ويعزز اللحمة الوطنية بين أفراد ومكونات المجتمع!.
وجود نظام يصون الوحدة الوطنية ويحميها من ألسنة، وممارسات الطائفيين والعنصريين، سيكون محل تقدير المجتمع، وسيكون نقطة تحول في مسار الإصلاح الشامل والتحديث. صيانة الوحدة الوطنية بنظام واضح وصريح حقٌ سيادي للدولة، ومطلب مجتمعي مهم وضروري، لكن النظام في حد ذاته لا يكفي، بل لابد أن يواكبه إصلاح وتحديث للخطاب الديني، وفتح أفق أوسع للتعددية الشاملة، وإصلاح للمناهج التعليمية والخطاب الإعلامي والثقافي، وتعزيز وجود الكفاءة في الهرم الوظيفي بغض النظر عن أي انتماء ضيق.
الأنظمة والقوانين والدساتير هي أفكارٌ عاقلة، الهدف منها وضع أطر وحدود يقف عندها الجميع احتراماً، ويقف عندها المرجفون خوفاً من العقوبة. وحدتنا الوطنية، وتنوع مجتمعنا في حاجة إلى نظام وفي حاجة أيضاً إلى ثقافة الحوار والتسامح المفضية إلى حقيقة هي أن الاختلاف ظاهرة طبيعية، وأن الخلافات ظاهرة غير صحية، خاصة إذا كانت ضد التنوع بمفهومه الضيق والشامل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"أمانة مكة" تخصص 14 مركزاً انتخابياً للنساء في "الانتخابات البلدية"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
اضغط هنا

مكة المكرمة - سلطان الحجيلي
خصصت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في الدورة الثالثة 1436 - 1437هـ بمكة المكرمة 14 مركزاً انتخابياً للنساء في مكة المكرمة، ومركزاً انتخابياً للنساء في محافظة الجموم، ومركزاً آخر في مدركة وعسفان، وذلك لتمكين المرأة وللمرة الأولى من المشاركة في الانتخابات البلدية كناخبة ومرشحة، إذ سيتاح لها ترشيح وانتخاب من ترى فيه القدرة على النهوض بالخدمات البلدية، وفق الضوابط الشرعية التي وضعتها جهات حكومية عدة، في ما يتعلق باستقلالية مراكز النساء الانتخابية وضوابط تنفيذ الحملات الإعلانية.
وأوضح أمين العاصمة المقدسة رئيس اللجنة المحلية للانتخابات بمكة المكرمة الدكتور أسامة البار أن الانتخابات البلدية في الدورة الثالثة تبرز أهميتها في تمكين المرأة السعودية من المشاركة بشكل جيد وفاعل، وذلك لما لها من دور رئيس في التنمية، وما تتمتع به من قدرات علمية وعملية في شتى المجالات، لافتاً إلى أن انتخابات أعضاء المجالس البلدية المقبلة في دورتها الانتخابية الإعلانية للمرشحين من الرجال والنساء أو الوكلاء والوكيلات يكتفى بختم اللجنة على النماذج والبطاقات.
وأفاد بأن المرأة ستشارك في الانتخابات المقبلة وفق الضوابط الشرعية التي وضعتها جهات حكومية عدة من دون تمييز بين الرجل والمرأة، إذ يطبق على كلا الجنسين الأنظمة واللوائح الانتخابية كافة ولهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، مشيراً إلى أنه سيتم تخصيص مكتب نسائي مستقل ومنفصل في كل بلدية تابعة للجنة المحلية، يتولى تسلم طلبات ترخيص الحملات الدعائية الانتخابية للمرشحات وإرسالها للجنة المحلية، وتسليم التراخيص للمرشحات بعد إصدارها، كما يكون إلقاء المحاضرات والندوات واللقاءات الانتخابية النسوية في مكان منفصل، إضافة إلى أن عدم وجود الصور للمرشحين لن يؤثر في البرنامج الانتخابي للمرشح.
وأشار البار إلى أنه يحق لكل مرشحة تعيين وكيل لها للدخول إلى المراكز المخصصة لانتخاب الرجال، وسيتم السماح للمرشحات بإنشاء مقار انتخابية نسائية، ومنح المرشحات ترخيصاً لبعض أصناف الحملات الانتخابية، وإقامة البرامج والندوات داخل المقار الانتخابية، التي ستتم في صالات العرض والقاعات والمخيمات المخصصة للاحتفالات، كما سيسمح للمرشحة باستخدام الصحف بهدف الترويج للوحاتها الدعائية إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي وفق الضوابط الشرعية.

الانسحاب.. أسلوب "سلمي" تنتهجه عضوات الشورى للاعتراض

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
بين النظام والتعسف شعرة يعبّر المتضررون عنها أحياناً بالاحتجاج وأخرى بالصمت، وإحدى وسائل الاحتجاج السلمية الانسحاب، خصوصاً إذا كان الأمر تحت قبة مجلس الشورى، إذ بدأت تظهر حالات الانسحاب اعتراضاً على إدارة الجلسة وحرمان بعض الأعضاء من فرصة الحديث، وفقاً لقواعد عمل المجلس، مثلما حدث في جلسة الإثنين الماضي للعضوة الدكتورة دلال الحربي إثر منعها من تقديم توصية إضافية، فيما اعتبرت ما تعرّضت له بأنه «مصادرة علنية لأحد حقوقها».
حادثة الحربي لم تكن الأولى داخل المجلس، إذ انسحبت العضوتان الدكتورة لطيفة الشعلان والدكتورة لبنى الأنصاري في إحدى جلسات العام الماضي احتجاجاً على «التعسف الإجرائي» الذي مارسه رئيس الجلسة حينها الدكتور محمد الجفري، بعد عدم قبوله النظر في عريضة رفعها نحو 30 عضواً رفضوا خلالها التصويت على توصية.
والاختلاف في انسحاب الحربي الأخير أن منعها من الحديث كان مخالفاً لقواعد عمل المجلس نفسه بحسب المادة 31، والتي تمنح العضو حق عرض التوصية، الأمر الذي دفعها إلى إيضاح أسباب انسحابها للرأي العام بعدما نشرت «الحياة» ذلك أول من أمس، مبيّنة أنها لم تتمكّن من ذكر ذلك داخل المجلس.
بدأ الأمر حين قدّمت الحربي قبل ثلاثة أشهر توصية لم تقبل بها اللجنة الإسلامية في المجلس بعد شهرين من تقديمها، وبحسب نظام المجلس يحق للحربي الإصرار على عرض توصيتها، ليكون المجلس الحكم فيها.
وأكدت الحربي أن توصيتها (نشرتها «الحياة» الثلثاء الماضي) تم إدراجها في جدول أعمال جلسة الإثنين، على رغم محاولة رئيس اللجنة الإسلامية طلب تأجيلها شفهياً عبر اتصال هاتفي مساء ليلة الجلسة، إلا أنها أكدت بأنها لا تزال تتمسك بحقها البرلماني في تقديم التوصية. وكشفت الحربي في حديثها لـ«الحياة» عن تطورات الأحداث تحت القبة وقت عقد الجلسة، بعد أن أعلن رئيس اللجنة الإسلامية تأجيل عرض التوصية، على رغم تنويه رئيس الجلسة برغبة الحربي في عرض التوصية، إلا أن رئيس الجلسة منح رئيس اللجنة الإسلامية فرصة أخرى للتفكير في الرد على التوصية، ومنع العضوة من الكلام أو الاعتراض مع أن التوصية بين يدي اللجنة منذ ثلاثة أشهر، وتم الرد على جميع التوصيات الأخرى.
واعتبرت الحربي أن ما حدث محاولات للضغط عليها والتأثير في قناعاتها، مشيرة إلى أن اللجنة الإسلامية اعتبرت أن مضمون توصيتها «المطالب بخُطب جمعة في الحرمين عالمية المحتوى ذات حساسية عالية»، من دون أن تتاح الفرصة لها في توضيح وجهة نظرها، وبالتالي حرمان الأعضاء من حقهم الشوري في تقرير مصير التوصية.
وقالت: «إن ما جرى تحت القبة غير مرض، خصوصاً بعد أن شارك رئيس الجلسة رئيس اللجنة الإسلامية في مصادرة علنية لحق من حقوق عضو الشورى وفقاً لنظام المجلس».

• الشؤون الاجتماعية" لـ • الحياة": نعمل مع الجهات الأمنية لقاضاة أسرة • الفتاة المغدورة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة – أروى خشيفاتي
تصاعدت قضية قتل المواطنة الموظفة في القطاع الخاص بجدة، إذ يعتزم فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة رفع قضية في المحكمة العامة بجدة على أسرة المقتولة، وذلك فور انتهاء الجهات الأمنية من إجراءاتها.
وتعود القضية إلى تعرض مواطنة تبلغ من العمر 30 عاماً تعمل موظفة في القطاع الخاص (تحتفظ «الحياة» باسمها) في جدة أول من أمس إلى طلق ناري، وذلك إثر نشوب خلاف بينها وبين عائلتها بسبب «الزواج»، وباءت محاولة إسعافها بالفشل، إذ لفظت أنفاسها الأخيرة في موقع الحادثة، وتم التحفظ على جثمانها في مستشفى الملك فهد العام بجدة.

وعلمت «الحياة» من مصدر مطلع أن الخلاف نشب بين المواطنة (تحتفظ «الحياة» باسمها) مع أسرتها خارج منطقة مكة المكرمة، على خلفية الزواج، ما اضطرها إلى رفع قضية عضل ضد أسرتها، والهرب إلى دار الرعاية الاجتماعية في جدة التي تكفلت بإقامتها، وتهيئة فرصة عمل لمساعدتها مادياً.
من جهته، أكد المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي لـ «الحياة» أن الشؤون الاجتماعية تواصل عملها بالتعاون مع الجهات الأمنية خطوة بخطوة، وذلك لمعرفة تفاصيل القضية في شكل أكثر، حتى يتسنى لها رفع قضية ضد أسرة المعنفة المقتولة.
وبيّن آل طاوي أن الوزارة تنتظر انتهاء الجهات الأمنية من مهمات البحث الخاصة بها، ومعرفة سبب إطلاق طلقات عدة على المقتولة من شقيقها، موضحاً أن المعنفة كانت موجودة في إحدى دور الحماية التابعة للشؤون الاجتماعية، وتم توفير مركبة خاصة لها لإيصالها من الدار إلى عملها.
وأضاف: «بسبب العنف الذي نشب بين الفتاة وعائلتها، اضطرت إلى الهرب إلى الشؤون الاجتماعية في جدة قادمة من خارج منطقة مكة المكرمة، ورفع قضية عضل ضد أسرتها، وتمت مساعدتها وعرضها على الفريق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى مساعدتها في توفير عمل في القطاع الخاص، إلا أن شقيقها دهمها في مقر عملها وأرداها قتيلة».
بدورها تواصلت «الحياة» مع المتحدث الرسمي بالشؤون الصحية في محافظة جدة حسن البهكلي، للاستفسار عن الحادثة، بيد أنه اعتذر عن التصريح إلى الصحيفة، معللاً ذلك بأن حادثة القتل جنائية، وتعود في اختصاصها إلى الجهات الأمنية التي بدورها تصرّح عن تفاصيلها، مؤكداً تحفّظ «الشؤون الصحية» على كافة التفاصيل.
وبحسب مسؤول في شرطة منطقة مكة المكرمة أكد لـ «الحياة» أن القضية تلقى اهتمام الجهات المختصة، وتعمل على استكمال الإجراءات الأمنية، والتصريح بتفاصيلها لاحقاً.

حضانة الأطفال "هاجس" يرهق "الأمهات" ...ومطالبات بمراعاة نفسية "المحضون"

المصدر: جريدة الحياة السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
«حضانة الأطفال» القضية التي ما زالت تشكل حاجزاً أمام الكثير من السيدات، إذ لا يوجد قانون حازم للنظر في تلك القضايا ولا أي تغييرات جديدة سوى فصل محكمة الأحوال الشخصية بمبنى مستقل، مع تجاهل نفسيات الزوجين والمحضون.
«الحياة» التقت عدداً من الأمهات في جلسات المحكمة العامة، لجأن إلى القضاء لإنهاء تلك المعاناة التي تلف بهم، مشددين على ضرورة كسر هذا «الحاجز» بالنظر في مثل هذه القضايا كـ «قضايا مستعجلة»، وأن تُنهى الإجراءات بالتحقق من الحاضن وقدرته على الرعاية والاهتمام بالطفل قبل الانتهاء من إجراءات الطلاق، إذ أن مماطلة أحد الزوجين وإهماله في حضور جلسات المحكمة قد يُضاعف من حجم الكارثة، ويعطل المصلحة العامة ويضر بنفسية الطفل.
«سلطانة» مواطنة أفصحت عن ألمها بقولها: «انفصلت عن زوجي منذ ١٠ أعوام، ولدي ابنة تبلغ من العمر ستة أعوام وشقيقها ذو الأربعة أعوام، والذي كان يخفف ألمي زيارتي لابنتي في المدرسة، ولكن حين علم طليقي بالأمر اضطر لنقلها إلى مدرسة أخرى وتوجيه رسالة تهديد ووعيد بأنه سيحرمني من رؤيتهما طيلة حياته».
أما أم عبدالله فبدأت معاناتها منذ أن رفض أهلها استقبال أبنائها حينما طلبت الطلاق، طالبين منها التنازل عن حضانة أطفالها مقابل العيش معهم، فاختارت أن تمكث في جحيم زوجها وتحمل الآلام والإهانات وألوان الأذى من أجل أطفالها، وحتى لا يتصدع قلبها بفراقهم.

وتفطر قلب سحر أحمد على فراق أبنائها الذين لم ترهم منذ 10 أعوام، إذ عمد طليقها إلى قطع وسائل الاتصال بينها وبين أبنائها، لتتوه في عالم الخيال وترسم صور أبنائها وحياتهم التي يعيشونها.
وعن قوانين الحضانة قال من جهته، محامي الأحوال الشخصية خالد العاصمي لـ«الحياة» إن العامة من الناس لديها اعتقاد بأن الحضانة لها سن معينة كما في الماضي، إلا أن هذه الأحكام اندثرت، والواقع أن الحضانة ليست من حق الأم والأب إنما هي من حق المحضون نفسه، فأينما تثبت مصلحة المحضون يحكم القاضي.
وأضاف: «ما يجهله عامة الناس أن الأحكام كلها ثابتة إذا صدرت من محكمة التمييز ولا تتغير إلا أحكام الأحوال الشخصية، ومن ضمنها الحضانة والنفقة وغيرهما، فإنها تتغير بتغير الوضع والزمان كتغير وضع الأم بزواجها أو عدم قدرتها على رعايتهم، فإن الحضانة حينها تنتقل إلى الأب والعكس كذلك».

الحياة AL HAYAT

تخصيص مكاتب للدوائر الحقوقية والإنهائية في "جزائية جدة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي
وجه وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني بتخصيص بعض المكاتب الشاغرة في مبنى المحكمة الجزائية بمحافظة جدة لتكون مقراً للدوائر الحقوقية التابعة للمحكمة العامة في المحافظة.
وكشفت مصادر لـ «الحياة» أن القرار تضمن تخصيص مكاتب للدوائر الإنهائية التابعة لمحكمة الأحوال الشخصية بجدة، مشيرة الى تخصيص تلك المكاتب بعد حصرها من لجنة شكلت لهذا الغرض، إذ تم الحصول على ١٧ مكتباً قضائياً شاغراً في مبنى المحكمة الجزائية. ووجه الصمعاني فرع وزارة العدل بمنطقة مكة المكرمة بالاستفادة من تلك المكاتب من خلال نقل الدوائر الحقوقية في محكمة جدة العامة ودوائر الإنهاء في محكمة الأحوال الشخصية.
وكانت المحكمة الجزائية انتقلت خلال العام الحالي إلى مقرها الجديد في طريق الملك جنوب ميدان الكرة الأرضية الذي يتكون من ثلاثة طوابق وبدروم، ويقع المبنى على أربع واجهات على مساحة تزيد على 20 ألف متر مربع وزود بأكثر من 200 كاميرا للرصد والمتابعة والمراقبة. ويحتوي المبنى على ما يقارب 50 مكتباً قضائياً وممرات وصالات خاصة بالسجناء والسجينات، وثمانية مكاتب للادعاء العام ومكتب للأمن ومكاتب تنسيق لكل من البحث الجنائي والشرطة والمرور والدوريات ومكافحة المخدرات وهيئة الأمر بالمعروف. كما يحتوى المبنى على ثمانية مصاعد للمراجعين منها مصعد خاص بالسجناء، إضافة إلى سلالم كهربائية متحركة ومزالق للمعوقين وكبار السن مستخدمي الكراسي، إضافة إلى صالات كبيرة للنساء وأخرى للرجال ومسرح مخصص للندوات والمحاضرات وبرامج التدريب يتسع لأكثر من 150 مشاركاً، إضافة إلى تخصيص إدارة نسائية في المقر الجديد كخطوة استباقية حال توظيف نساء في وزارة العدل لاحقاً.
كما يحتوي المبنى على بدروم ضخم بتكييف مركزي تم تجهيزه للسجناء ليستوعب أكثر من 250 سجيناً في اليوم الواحد وتم تخصيص غرف للحجز الانفرادي للسجناء الخطرين في قضايا القتل وقضايا الإفساد في الأرض لخطورتهم، كما تم تخصيص مقر لسجن النساء يستوعب أكثر من 150 سجينة، وتم توفير أكثر من 30 مكتباً لمكاتب الصلح وهيئة الخبراء وتقدير الأرش وإصلاح ذات البين وذوي الخبرة والاختصاص، إضافة إلى مقر للجنة الوطنية لرعاية السجناء (تراحم)، كما تم تأمين وسائل السلامة كاملة وشاملة في المبنى من صافرات إنذار وشبكات إطفاء ومولدات احتياط، وتم تجهيز دائرتين قضائيتين حالياً وتسمية قضاتهما تختصان بجرائم القتل والرجم والقطع والحدود وكل دائرة مكونة من ثلاثة قضاة في حين تم توفير دائرتين أخريين إلى حين وصول قضاة لها في حين تم توفير 46 مكتباً قضائياً للقضاة المفردين بمساحات كبيرة وكل مكتب قضائي ملحقة به صالة من الزجاج مخصصة للسجناء، إضافة إلى مكتب قضائي مع مستشارين وكتاب ضبط.

الرياض: حشرات تغزو غرف مرضى مجمع "الأمل".. ومكاتب الموظفين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام

تذمر موظفون في مجمع الأمل للصحة النفسية في مدينة الرياض من تدني مستوى النظافة في مكاتبهم وغرف المرضى، إضافة إلى وجود حشرات كالصراصير والنمل، مطالبين بسرعة تدخل الجهات المعنية في وزارة الصحة، لإنهاء معاناتهم مع تلك الحشرات.

وكشفت مصادر مطلعة في المجمع عن وجود أعشاش صراصير في غرف المرضى، وعملت الفرق على رشها بالمبيد الحشري من الشركة المشغلة، لكنه غير فعّال، ما جعل الحشرات تنتشر بشكل أكبر منذ أشهر عدة.

وأوضح أحد الاختصاصيين الصحيين في المجمع (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»، أن الحشرات والصراصير ما زالت موجودة منذ أشهر عدة في غرف النزلاء، وكذلك المكاتب الإدارية بالمجمع.

وأضاف: «لا يوجد اهتمام وحرص من ناحية النظافة، خصوصاً لمرضى الإدمان أو الصحة النفسية»، مشيراً إلى أن الحشرات منتشرة والروائح الكريهة أيضاً داخل الأقسام والمكاتب الإدارية والطرقات.

وذكر أن الخدمات والآلية المتبعة في المجمع ضعيفة جداً، وغير منظمة للعمل، «هناك محاباة ومحسوبيات بين العاملين»، لافتاً إلى أن الغالبية العظمى من الموظفين غير راضين عن العمل في المجمع الطبي والآلية المتبعة في الخدمات الصحية التي تقدم لمرضى المجمع النفسيين.

وأشار إلى أن عدد مرضى مجمع الصحة النفسية في الرياض بلغ 400 مريض، و 50 مريضة منومين داخل وحدات سكنية في المجمع الطبي.

وفي السياق ذاته، وجّهت إدارة حقوق وعلاقات المرضى في المجمع خطاباً إلى المسؤولين في المجمع (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) يتضمن تذمر عدد من ذوي المرضى في أقسام الإدمان حيال عدم التواصل معهم من الفريق المعالج عند تنويم مرضاهم بالأقسام الداخلية.

وأوضح الخطاب أن تواصل الفرق المعالجة لا يكون إلا عند خروج المرضى لإبلاغ أسرهم للحضور لتسلّمهم من دون القيام بعلاجهم.

وبيّن الخطاب أن عدداً من المرضى في أقسام الإدمان لا تتم معاينتهم من الاختصاصي الاجتماعي، ولا يتم عمل دراسة وتشخيص وعلاج اجتماعي لمعظم الحالات، ما انعكس سلبياً على الخطة العلاجية بشكل عام، مطالباً بإيقاف تجربة «المتابع الرئيس» التي تتمثل في طريقة علاجية قديمة في خطط العلاج الطبية التي تقدم لمرضى المجمع.

الحربي: لدينا «نقص».. ونعالج الملاحظات بسرعة

< اعترف مدير العلاقات العامة والإعلام الصحي بالنيابة في مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض معتاد الحربي بالنقص العددي لكوادر المجمع، ما تسبب في صعوبة تقديم خدمة تخصصية مفصلة للمريض. ولم ينفِ أو يؤكد وجود أعشاش صراصير في غرف المرضى المنومين والمكاتب الإدارية بالمجمع.

وأكد الحربي لـ«الحياة» أن المجمع يوجد فيه حدائق لخدمة المرضى والمراجعين، وهناك اهتمام وبرامج مكافحة مجدولة وفرق مختصة من المجمع والمديرية العامة للشؤون الصحية.

وأضاف أن أية ملاحظات في المجمع يكلف بها فريق لإعداد تقارير عنها ومعالجتها بشكل سريع، ولا تشكل أية عقبة في علاج المرضى أو تسجل أية حالات كبيرة، لافتاً إلى أن الحالات المسجلة يتعامل معها فريق مكافحة الحشرات وفريق مكافحة العدوى مباشرة.

وتابع: «هناك عدد من البرامج العلاجية المخصصة لعلاج الإدمان على مستوى العالم، كبرنامج المتابع الرئيس، الذي يعتمد على علاقة علاجية قوية بين المريض وأحد أفراد الفريق العلاجي المكون من طبيب واختصاصيين نفسي واجتماعي ومرشد ديني»، مشيراً إلى أن المتابع الرئيس يتولى معظم المهام العلاجية خلال وجود المريض في المستشفى، وتبين وجود بعض العيوب التي حالت دون تحقيق نتائج جيدة في العلاج، ومنها النقص العددي للكوادر.
يذكر أن مجمع الصحة النفسية بالرياض أعلن أعمال فرق رش المبيدات الحشرية من الصراصير والنمل، وتبدأ في غرة رمضان بحسب الجدول الزمني الذي خصصه المجمع، بعد أن سجل حالات لوجود أعشاش صراصير، الأمر الذي تسبب في إزعاج المرضى ونظافة المجمع.

• الادعاء العام" يستجوب مواطناً تحرش بطفلة ... وحاول اغتصابها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي
أخضعت هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة أخيراً، مواطن ثلاثيني للتحقيق، بعد محاولته التحرش بـ «طفلة»، تسكن في شقة مجاورة لمنزله، وإجبارها على ممارسة الجنس معه.
وعلمت «الحياة»، أن الطفلة التي تبلغ من العمر تسعة أعوام تعرضت لـ «التحرش الجنسي» في سلم العمارة من مواطن من خلال تقبيلها ومحاولة احتضانها، وممارسة الجنس معها في الدور العلوي للعمارة قبل أن تهرب من يد المتهم الذي يخضع للتحقيق حالياً، لدى «دائرة العرض والأخلاق». ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الحياة»، فإن المتهم وهو مواطن سعودي تجاوز الـ30 من عمره (تحتفظ «الحياة» باسمه)، موقوف حالياً على ذمة التحقيق في القضية بعد القبض عليه من شرطة محافظة جدة إثر بلاغ تقدم به والد الطفلة التي تعرضت لـ «التحرش الجنسي».
وتوقعت المصادر أن تتم إحالة المتهم في قضية التحرش إلى المحكمة الجزائية في محافظة جدة بعد الانتهاء من التحقيقات التي انطلقت الأسبوع الماضي، في دائرة العرض والأخلاق، إذ سيتم الاستماع إلى أقوال المتهم في حضور والد الطفلة.
وحصلت «الحياة»، على الاتهام الذي قدمه والد الطفلة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وأفاد قائلاً : «أفيدكم بأنه في يوم الثلثاء الموافق 15-08-1436هـ، وفي تمام الساعة 18:08 مساء بُلغت من زوجتي بأنه تم التحرش الجنسي بطفلتي، مع محاولة المتحرش أخذها إلى شقته في الدور العلوي في المبنى نفسه الذي نسكن فيه».
وأضاف: «قامت طفلتي بالبكاء، واستمر في تكرار محاولاته بالتحرش الجنسي بها ومن ثم قامت طفلتي بالإفلات منه، والركض في سلم العمارة إلى البيت وتوجهت فوراً إلى منزلي، واستغرق وصولي تقريباً 15 دقيقة».
وتابع: «عند وصولي ودخولي المنزل قابلت شخصاً متجهاً إلى الخارج قادماً من الدور العلوي للعمارة، وكانت تحركاته مريبة، وشككت فيه وأوقفته، وناديت طفلتي فَفُتِح الباب، وسألتها هل هذا الشخص هو من اعتدى عليك؟، وكانت لا تزال تبكي، وردت علي بأنه هو الشخص الذي اعتدى عليها».
وزاد: « واجهته بذلك، واعتدى علي بالضرب، واضطررت إلى الدفاع عن نفسي، وعرضي ومن ثم تدخل الجيران، وقبض عليه، وقمت بإبلاغ الشرطة، وحضرت وأخذته إلى قسم الشرطة ليتم توقيفه».
واتهم والد الطفلة «المتهم» بـ «التحرش الجنسي» بطفلته التي تبلغ من العمر تسعة أعوام، وما ترتب عليه من ضرر نفسي لها، ولأفراد أسرتها كافة، ومحاولة خطفها بالإكراه لغرض هتك عرض الطفله، والاعتداء بالضرب على والدها، وترويع وإثارة الرعب بين الآمنين في منازلهم.
وأكد أن ما ترتب عليه من هذه الأعمال وشناعة فعله مما تقدم بأنه يعد ضرباً من ضروب الحرابة، والإفساد في الأرض وقول الله تعالى « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

وطالب بإقامة حد الحرابة عليه، وأن تكون عقوبته القتل، لكي تتحقق العدالة، وتنفيذ أحكام الله في كل من يعتدي على الآمنين، ومحاولة هتك أعراضهم، وأن يكون عبرة لكل من تسول له نفسة الإقدام على مثل ذلك بأن العقاب الشرعي سيكون مصيره.

توجيه ملكي بإيقاف صرف التعويضات واسترداد المبالغ الزائدة وإحالة أعضاء اللجنة للجهات المختصة

(نزاهة): الكشف عن تجاوزات في تقديرات للعقارات المنزوعة ملكيتها لتنفيذ أحد الطرق في الخرج

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056203

الرياض - راشد السكران

أوضح المتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أنه استنادًا لاختصاصات الهيئة الواردة في تنظيمها؛ فقد قامت الهيئة بمتابعة إجراءات نزع ملكية عدد من العقارات لصالح تنفيذ أحد الطرق من قبل وزارة النقل في محافظة الخرج بمنطقة الرياض، حيث كلفت الهيئة فريق عمل يتكون من مهندسين وماليين وقانونيين، لحصر الأراضي التي نزعت ملكياتها لصالح الطريق المذكور والإجراءات المتبعة في نزع تلك الملكيات، والاطلاع على محاضر اللجنة التي قامت بتقدير قيمة تلك الأراضي، ومقارنة التقديرات الواردة في محاضر اللجنة مع أسعار الأراضي المعروضة للبيع في نفس الموقع من خلال زيارة المكاتب العقارية بالمنطقة، واتضح لها وجود مبالغة كبيرة في تقدير قيمة سعر المتر المربع في الأراضي التي تم نزع ملكيتها لصالح مشروع الطريق المذكور من قِبل اللجنة المكلفة بتقدير قيمة تعويض العقارات المنزوعة، حيث تبين أن محضر اللجنة المشار إليها تضمن أن تلك الأراضي سكنية، خلافًا للواقع، حيث إنها أراضٍ زراعية، كما تبين للهيئة أن تقديرات اللجنة لتلك العقارات تراوحت بين (300 400) ريال للمتر المربع، في مواقع لا يتجاوز سعر المتر المربع فيها عشرة ريالات فقط.

وبناء على ما سبق قامت الهيئة بالرفع للمقام السامي عن ذلك، وصدر التوجيه الكريم بإيقاف صرف مبالغ التعويضات المتبقية للعقارات الواقعة على مسار الطريق، واسترداد المبالغ التي تم صرفها لأصحاب العقارات زيادة عن المستحق لهم، مع إحالة أعضاء اللجنة التي قامت بتقدير تعويض العقارات المنزوعة لصالح مشروع الطريق للجهات المختصة لإجراء المقتضى النظامي بحقهم.

والهيئة إذ توضح ذلك انطلاقًا من التأكيد على مبدأ الشفافية، وحماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وفقاً لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة، فإنها تأمل من المواطنين والمقيمين التعاون معها، والإبلاغ عن أي شبهة فساد، وفقاً لطرق الإبلاغ التي وفرتها الهيئة لذلك.

يناقش تعديلات لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام الأسلحة والذخائر

"الشورى" يصوت على توصيات تلزم "الإسكان" بتقديم خططها الزمنية والمكانية للمواطنين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056204

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالب مجلس الشورى عبر توصيات للجنته القضائية وزارة الشؤون الإسلامية التنسيق مع جهات الاختصاص لتيسير استخراج الصكوك الشرعية لعقارات الأوقاف، كما طالبت اللجنة باعتماد المرحلة الثانية من نظام المعلومات الجغرافية لإحصاء المساجد وترقيمها وتوثيق معلوماتها وكذلك معلومات منسوبيها ومعلوماتها المتعلقة بجانب الصيانة.

ويناقش المجلس في جلسة يوم الاثنين المقبل، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن اقتراح تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية المقدم من أعضاء المجلس د. فايز الشهري، د. عوض الأسمري، د. جبريل العريشي، د. عبدالعزيز الحرقان، كما من المقرر أن ينظر المجلس في الجلسة ذاتها إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل المواد 43 و50 و53 من نظام الأسلحة والذخائر.

من ناحية أخرى، يصوت مجلس الشورى في جلسة يوم الثلاثاء القادم على توصيات لجنة الخدمات التي طالبت وزارة الإسكان أن تقوم بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين، كما دعا المجلس في توصية أخرى إلى فصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان بحيث يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة تقرير وزارة الإسكان للعام المالي 1435/1434هـ في جلسة سابقة.

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية، كما يناقش المجلس مقترح وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية بشأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء ركن علي التميمي، كما من المقرر أن يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح تعديل المادة 69 من نظام القضاء المقدم من عضو المجلس اللواء الطيار حمد الحسون.

صندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة يطلق حملة توعوية لدعم المرأة في انتخابات البلدية

المصدر: جريدة الرياض السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056613

الخبر - إبراهيم الشيبان

أطلق صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة حملة توعوية بعنوان (صوتك يصنع التغيير) لتحفيز النساء في المشاركة في انتخابات البلدية التي ستشارك بها المرأة للمرة الاولى، وتهدف الحملة إلى نشر الوعي بأهمية صوت المرأة والدور الذي ستقوم به في مرحلة الترشيح، إضافة إلى رصد ابرز المتغيرات التي ستنجم عن مشاركتها.

وقال حسن الجاسر الأمين العام للصندوق، ان "حملة صوتك يصنع التغيير"، تهدف إلى نشر الوعي بأهمية وجود المرأة في المجالس البلدية، وتواجدها في عملية صنع القرار لاعتبارها شريك رئيسي في عملية التنمية، ومن خلال الحملة التي وصل عدد متابعيها من خلال الهاشتاق الذي أطلقه الصندوق ولازالت الحملة في مراحلها الأولى، ستتمكن النساء من معرفة ان انتخابات البلدية تجعل المواطن شريكا في تحمل المسؤولية وأداء الواجب تجاه الشأن البلدي بما يحقق المصلحة العامة، كما سينفذ الصندوق خلال الأيام المقبلة لقاءات تثقيفية تهدف الى زيادة الوعي وأهمية التغيير، هذا ما يعزز من المشاركة في اتخاذ القرار ورفع مستوى الخدمات من واقع حاجات المواطنين ورغباتهم وتطلعاتهم من خلال تواجد المرأة في المجلس كعضو فعال.

وأخذت الحملة على عاتقها، بحسب الجاسر، تقديم لقاءات تفاعلية للتعرف على كيفية المشاركة من خلال التصويت في انتخابات أعضاء المجالس البلدية، لما لها من أهمية في احداث تغيير مجتمعي، ونحن بدورنا في الصندوق نقدم كل ما بوسعنا من برامج وورش تسهم في تمكين المرأة.

من جانبها، أوضحت هناء الزهير نائب الأمين العام للصندوق، انه من خلال الحملة التوعوية التي تستمر لحين موعد بدء انتخابات البلدية، سيقدم الصندوق دورا أساسيا من خلال التدريب والتأهيل والتمكين، فالانتخابات عملية تشاركية تقع على عاتق كل فرد وهي تأكيدا على مبدأ المواطنة لتوفير كل سبل الراحة للمواطنين، بحل مشكلاتهم والاهم هو ايصال صوتهم عبر المجلس البلدي، ووجود المرأة سيشكل تغييرا جديدا في دعم المرأة، كما سيحول مشاركتها الى المساهمة في صنع القرار، وتواجد المرأة في المجلس سيمنحها العديد من الميزات التي من خلالها ستكون قادرة على صنع التغيير، الا انه من خلال الحملة نتطلع الى ترسيخ القناعة في اهمية مشاركة المرأة، ونشر الوعي لكي تدعم المرأة نظيرتها المرأة، وتؤمن بالدور الذي ستقوم به في المجالس التي ستمنحها صلاحيات عدة وفقا لنظام المجالس، كما بالامكان ان تصبح العضوات الفائزات من مساهمات في التغيير ورفع مستوى الخدمات في الاحياء، والمرأة بطبيعتها تهتم في هذا الجانب، وتسعى الى رسم الصور الاكثر تطويرا.

وتفاعل العديد من متابعي تويتر مع هاشتاق الحملة، الذي اطلق تغريدات متنوعة توضح الية الانتخاب وكيفية الترشيح، والاستعدادات الكاملة للعملية الانتخابية، وقرار مشاركة المرأة، اضافة الى كل مايستجد في الاستعداد للانتخابات من حيث تشكيل اللجان والبدء في التقدم للحصول على بطاقة ناخب والمواعيد المتعلقة في كل العملية الانتخابية، اضافة الى نقل الاخبار التي تصدر من اللجان الرسمية الانتخابية.

استغلت أسماء مواطنين دون علمهم

"العمل" توقف خدماتها عن 14 شركة تحايلت بـ"التوطين الوهمي"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056699

أوقفت وزارة العمل خدماتها عن 14 شركة ومؤسسة لمدد تتراوح من عام إلى عامين بعد قيامها باستغلال هويات مواطنين دون علمهم من أجل رفع نسبة التوطين، والحصول على حوافز نقل الخدمات وتجديد رخص العمل وتأشيرات الاستقدام، في إطار سعي الوزارة لحفظ حقوق المواطنين، وتأكيدًا للإجراءات التي يتم اتخذاها بحق كل مخالف.

وجاءت هذه الإجراءات بناءً على قرارات وزارية أصدرها وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، سعياً من الوزارة إلى منع الممارسات الخاطئة وعمليات الاحتيال على أنظمة وقرارات التوطين من قبل مُنّشآت القطاع الخاص، وإيقاع العقوبات والجزاءات لهذه التجاوزات.

ونصت القرارات الوزارية التي أوصت بها لجنة التوطين على إيقاف إجراءات الموافقة على طلبات الاستقدام التي تقدمها المنشآت المخالفة وفروعها لمدد مختلفة من منشأة إلى أخرى من عام إلى عامين، وإيقاف طلبات نقل الخدمات إلى المنشأة وفروعها من عام إلى عامين إضافة إلى إخطار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتطبيق ما يتطلبه نظامها بشأن الفترات الزمنية المسجلة للمواطنين لدى المنشأة، التي اتضح تسجيلهم كمشتركين لديها دون وجود علاقة حقيقية و دون علمهم حسب الاختصاص، كذلك إخطار صندوق تنمية الموارد البشرية للنظر في اتخاذ ما يلزم نحو منع المنشأة من الحصول على دعم من الصندوق حسب الاختصاص، وأوصى القرار الوزاري باتخاذ ما يلزم نحو المنشأة في حالة حصولها على تأشيرات وإيقاف ما لم يتم الاستفادة منه في حال كانت هذه التأشيرات منحت خلال فترة من تم توظيفهم وهمياً.

وقالت لجنة التوطين: "إن مجريات التفتيش أقرت قيام المنشأة بتسجيل مواطنين ضمن نسب السعودة لديها دون علمهم ومن خلال إقرار صاحب العمل، اتضح عدم صحة علاقة العمل بين الطرفين ووجود مخالفة توطين وهمي على المنشأة، وثبت لها استفادة المنشآت من نسبة "التوطين" خلال تسجيل المواطنين بنقل خدمات وتجديد رخص عمل واستقدام".

وحذرت وزارة العمل في هذا السياق كافة المُنشآت من استغلال الأسماء والهويات الوطنية التي يتم جمعها بطرق غير نظامية داعية المواطنين إلى الإبلاغ عن مثل هذه التجاوزات عبر كافة وسائلها المُعلنة سواءً عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

115 ألف بلاغ عن الغش التجاري وإحالة615 لـ "التحقيق"

منطقة مكة في المقدمة بـ18٪

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
اضغط هنا

سعد ال منيع- جدة

كشفت وزارة التجارة والصناعة عن تلقيها أكثر من 115 ألف بلاغ معظمها عن التلاعب في أسعار المواد التموينية، خلال عام 2014، إحالة 615 قضية لهيئة التحقيق والادعاء العام لارتكاب أصحابها مخالفات في نظام الغش التجاري والعلامات والبيانات التجارية.

وقالت الوزارة في تقرير لها، إن التلاعب في أسعار المواد التموينية الضرورية تصدرت القائمة بـ 10523 بلاغا، تليها عدم وجود محتويات باللغة العربية بـ 8676 بلاغا، ثم المغالاة في سعر السلع الكمالية بـ 7032 بلاغا، وعدم وجود بطاقة السعر على السلعة بـ 6188، يليها عدم الاسترجاع أو الاستبدال بـ 5759 بلاغًا. وجاء عدم الالتزام بشروط العقد في المرتبة التالية بـ 5271 بلاغا ثم المغالاة في أسعار الوجبات في المطاعم بـ 3389 واختلاف سعر الرف عن الكاشير بـ 3067 وأخيرا عدم صحة الإعلان بـ 1789 بلاغا.

وتصدرت منطقة مكة المكرمة عدد البلاغات الواردة بـ 19% ثم الشرقية بـ 12% ثم المدينة والقصيم وحائل بأكثر من 4% فيما وصلت النسبة الأعلى من الرقابة التجارية بـ 28%.

وأشارت الوزارة في تقريرها إلى أن إجمالي البلاغات 115325 منها 110459 بلاغا مغلقا و 4923 بلاغا غير مغلق.. ووصلت نسبة الإغلاق الى 95.7% بينما بلغ نعدل البلاغات اليومي 320 بلاغا خلال العام ذاته.

وأوضح تقرير الوزارة أن 56% من البلاغات تتعلق بالمغالاة في أسعار المواد التموينية و 49% عن الغش التجاري والباقي يتعلق بالتستر والاستفسارات العامة.

كما كشف تقرير الوزارة عن أن 62% من البلاغات تلقتها الوزارة عن طريق الاتصال الهاتفي و 32.6% عن طريق تطبيق الجوال، و 1.7% عن طريق البريد الإلكتروني و 1.25% عن طريق التسجيل الصوتي و 1.12% عن طريق الموقع الإلكتروني و0.05% عن طريق تويتر.

وقالت الوزارة إنها خلال نفس العام قام أعضاء هيئة ضبط الغش التجاري بالوقوف ميدانيا على 212453 منشأة تجارية، ما أسفر عن إحالة عينات لمختبرات الجودة للتأكد من صلاحيتها، وحجز ومصادرة بعض السلع لوجود ملاحظات عليها وإحالة 615 قضية لهيئة التحقيق والادعاء العام لمحالفات في نظام مكافحة الغش التجاري، إلى تجنب أعداد إعلانات التشهير في الصحف المحلية.

برنامج متكامل لإغاثة العالقين اليمنيين في جيبوتي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض

نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية برنامجًا متكاملاً لتقديم الخدمات الإنسانية والأساسية للاجئين اليمنيين في جيبوتي بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
وأوضح المتحدث الرسمي لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية رأفت الصباغ، في تصريح صحفي أن المركز نفذ برنامجًا متكاملاً للاجئين اليمنيين في جيبوتي يتضمن وجبات جاهزة للأكل وسلالاً غذائية ومستلزمات طبية وعلاجية، وتجهيز الميناء لاستقبال اللاجئين بالتعاون مع الحكومة الجيبوتية.
وقال الصباغ: إن البرنامج شمل تركيب أجهزة تبريد في صالات القدوم الخاصة باليمنيين في ميناء جيبوتي لتخفيف حرارة الجو وتوفير أماكن الإيواء بكامل مستلزماتها، إضافة إلى تقديم السلال الغذائية ومياه الشرب لعدد ألفي عائلة يمنية لاجئة بمخيم أبخ، مبيِّنًا أن طائرة مساعدات وأدوية ومستلزمات طبية تحمل عشرة أطنان تم توزيعها على مستشفيات بلتي (دار الحنان) ومستشفى أبخ، مؤكدًا استمرار المركز في تقديم الخدمات الطبية والإنسانية للإخوة اليمنيين في جيبوتي.

"واعي" تنظم أول برنامج صيفي لذوي الاحتياجات الخاصة في المدينة

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
اضغط هنا

فهد العتيبي - المدينة المنورة
يشهد القسم النسائي بجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي «واعي» ضمن أنشطته التوعوية والتطوعية انطلاقة الملتق ى الصيفي الأول لذوي الإعاقات تحت عنوان «الإعاقة الفكرية والتوحد والصم» الذي نظمه «فريق إشارة» و»فريق مبدعون» في نادي الحي بالمتوسطة الثانية عشر وقام «فريق مبدعون» بقيادة أخصائية الإعاقة الفكرية أ. إيمان رحيم، بتنظيم فعاليات ذوي الإعاقة الفكرية والذي يشمل الفئة العُمرية من ٣ وما فوق، والذي يندرج تحته أطفال التوحد وأطفال الداون وأطفال عاديين لغرض الدمج ويشتمل على عِدة فعاليات وأنشطة تتلخص في عدة مراحل بدايةً بالمُسابقات الحركية والمسرحيات لتعزيز الجانب البدني والحركي لهم وبعدها يأتي دور الترفيه في صالة الألعاب، وأيضا صالة الرياضة مع مدربات وأخصائيات تغذية، ونهايةً بالفنون الإبداعية لتعزيز المواهب ونموها.وكما قام «فريق أشارة» بقيادة الأستاذة: حسناء الحارثي بتنظيم الفعاليات الموجهة للصم والذي يشمل الفئة العُمرية من ١٥سنة وما فوق، والذي يندرج تحته ذوي الإعاقة السمعية «الصُم» ويشمل عدة نشاطات تتمثل بدورات تصوير ومونتاج ودورات طبخ ودورات علمني كيف أقرأ، وصالة الرياضة وأخيرًا دور الفنون «الكورشية» وغيره من المواهب، والمُفأجات التي تمَ تخطيطها مُسبقًا دون علمَ المشاركات وقد لاقت هذه الفعاليات استحسان المشاركات وأولياء أمورهن وثناءهن.

حفر الموت.. جريمة معلومة وقاتل مجهول

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
اضغط هنا

حفر الموت.. أداة جريمة قتل مشهود، ارتبط اسمها بحفر المياه والصرف الصحي بجدة، التي ابتلعت أنفساً بريئة، نتيجة الإهمال وتقاذف الاتهامات والمسؤوليات بين جهات عدة، حتى تاهت الحقيقة بينهم، لتترك الألم والحسرة في قلوب ذوي الضحايا، والرعب في قلوب المتجولين في شوارع «العروس»، ورغم معرفة الضحية وأداة الجريمة، إلا أن هناك متهما مجهولا يقف وراء كل تلك الجرائم، ولكنه مازال خارج إطار المحاسبة، لتستمر حكاية الخطر، دون أن يحين الفصل الأخير لها.

الخارجية" تستنكر تصريحات حول قضية رائف بدوي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150612/Con20150612777283.htm

واس (جدة)
أعرب مصدر مسؤول بوزارة الخارجية عن الاستغراب والاستنكار الشديدين من التصريحات والبيانات الصادرة من بعض الدول والمنظمات الدولية، حول قضية المواطن السعودي رائف بدوي، رغم أنه لم يصدر أي تصريح بشأنه من القضاء أو أي جهة رسمية في الدولة.
وأضاف المصدر أن القضاء في المملكة يتمتع بالاستقلالية، وأن المملكة لا تقبل التدخل في قضائها أو شأنها الداخلي من أي طرف كان.

9 توصيات للتعامل القانوني مع مرضى الإدمان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 شعبان 1436هـ - 12 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150612/Con20150612777291.htm

حسين هزازي (جدة)
خرجت ندوة الجوانب القانونية في التعامل مع مرضى الإدمان أمس، بـ 9 توصيات أبرزها تفعيل دور لجان النظر في حالات الإدمان لمساعدة القضاة على اتخاذ القرارات الخاصة بإيداع المدمنين ذوي الحالات القضائية للمصحات العلاجية

المعنية، ومتابعة التوصيات العلاجية الخاصة بهم في أسرع وقت، وإنشاء اللجان الطبية الفنية داخل المؤسسات العلاجية للنظر في الحالات الصعبة في الجوانب التشخيصية أو العلاجية أو القانونية.
ومن أبرز التوصيات التي خرجت من الورشة بحضور مدير عام إدارة الصحة النفسية والاجتماعية بالوزارة الدكتور عبدالحميد الحبيب والمشرف العام على برنامج مستشفى الأمل الدكتور أسامة آل إبراهيم، إيجاد شروح تفصيلية بالأمثلة للأنظمة واللوائح التنفيذية، عمل تنظيمات للتعامل مع المدمنين من الفئات الخاصة، إجراء إدارات التدريب بالوزارة التنسيق لتنظيم دورات تثقيفية لجميع العاملين الصحيين حول الجوانب القانونية في العمل الصحي النفسي، تزويد مستشفيات الأمل بالآليات الخاصة بالتنويم القسري غير الإسعافي لمرضى الإدمان، إصدار توضيح من الإدارة العامة للصحة النفسية بأن مريض الإدمان الذي يعاني من اضطراب عقلي يخضع لنظام الرعاية الصحية النفسية، تزويد مختبرات السموم بكواشف المواد الإدمانية الجديدة والمصنعة.
وكانت الندوة قد انطلقت بجدة بكلمة ترحيبية من الدكتور أسامة آل إبراهيم المشرف العام على برنامج التشغيل الذاتي بمستشفى الأمل بجدة، بين فيها أن الندوة تهدف لتسليط الضوء على القوانين المنظمة لخدمات العلاج المقدمة لمرضى الإدمان، وأعقبه الدكتور عبدالحميد الحبيب مدير إدارة الصحة النفسية والاجتماعية بالوزارة بكلمة ترحيبية.
وتضمنت الندوة عدد من المحاضرات قدمها عدد من الدكاترة والاستشاريين من داخل وخارج جدة، تناولت عددا من المواضيع المهمة المتعلقة بالجوانب القانونية في التعامل مع مرضى الإدمان، وشملت محاضرة بعنوان (قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بالمملكة واللائحة التنفيذية) ألقاها الدكتور أسامة أحمد آل إبراهيم، ومحاضرة (قانون الرعاية الصحية النفسية بالمملكة العربية السعودية واللائحة التنفيذية) قدمها الدكتور عبدالحميد الحبيب ومحاضرة للدكتور الحبيب بعنوان (الدليل الإشرافي للخدمات النفسية وعلاج مرضى الإدمان)، وقدم الدكتور محمد الجندي محاضرة بعنوان (نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية وأخلاقيات الممارس الصحي)، ومحاضرة عن (الجوانب القانونية في التشخيص المخبري لمرضى الإدمان) للدكتور أحمد الأسمري.

عضوتا شورى لـ "عكاظ":

المجلس فعّل مشاركة المرأة في خدمة قضايا الوطن

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150613/Con20150613777502.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أكدت عضوتا شورى أن المجلس أتاح للمرأة المشاركة الفاعلة في الطرح الهادف والرامي لخدمة قضايا الوطن، عبر المداخلات والمقترحات التي تتقدم بها المرأة بموجب المادة 23 من نظام المجلس، وعبر التوصيات التي تدلي بها على خلفية مناقشة تقارير أداء الجهات الحكومية التي يطلع المجلس عليها بموجب اختصاصه.
وقالت عضوة المجلس الدكتور حياة سندي «إن تجربة المرأة في الشورى إيجابية وأثرت المجلس بخبرتها وعطائها وتميزها" ، مضيفة لا يوجد أية تفرقة في المجلس بين الأعضاء، سواء أكان العضو امرأة أو رجلا، ويحق لكل عضو أن تكون له مشاركات ومداخلات، وفي بعض الأحيان يعطي رئيس الجلسة الأولوية للعضوات أثناء الجلسة، وذلك حرصا على سماع آرائهن قبل انتهاء وقت المشاركة.
وأكدت عضوة المجلس الدكتورة منى الدوسري أن المرأة تحت قبة مجلس الشورى أخذت نصيبها كاملا غير منقوص في تقديم المقترحات والتوصيات والتصويت، كما أنها أكدت منذ دخولها في الشورى وبشهادة الأعضاء أنها إضافة مهمة في دور المجلس في مناقشة تقارير الأداء للجهات الحكومية وتقديم المقترحات والمشاركة في القرارات والتصويت والتوصيات.
وبينت الدوسري أن عضوات المجلس خدمن شقيقاتهن من النساء بما طرحنه من توصيات على تقارير أداء الجهات الحكومية لخدمة المرأة السعودية وتحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع.

جمعيات منطقة مكة تنقل

15 ألف أسرة من البطالة إلى الإنتاج

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 شعبان 1436هـ - 13 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150613/Con20150613777509.htm

عكاظ (جدة)

حولت 143 جمعية خيرية في منطقة مكة المكرمة 15 ألف أسرة من البطالة إلى الإنتاج، وذلك بما قدمته لها من خدمات متنوعة تمثلت في الدعم المالي المباشر، والتدريب المهني والتعليم، والعلاج المجاني، والتوظيف في القطاعين الخاص والعام، وتبني أصحاب المواهب والإبداعات، ودعم المشاريع الصغيرة للشباب والشابات.

احتلت منطقة مكة المكرمة المركز الأول في مجال تقديم الخدمات الخيرية عبر 143 جمعية خيرية، وكشف تقرير تسلمته إمارة المنطقة أن وزارة الشؤون الاجتماعية رخصت لـ 20 جمعية خيرية جديدة في مكة المكرمة مؤخرا، ورخصت منذ إنشائها وحتى الآن 624 جمعية خيرية في 13 منطقة، 143 جمعية منها في منطقة مكة المكرمة، تلتها الرياض 119 جمعية.

وكشف التقرير تطور خدمات الجمعيات والمؤسسات الخيرية بالمنطقة من تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل، وتشجيع المواطن على تأسيس المزيد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية لتنتشر في مختلف المناطق، والعمل على دعمها ماديا وفنيا وإداريا استثمارا لطاقات الخير الكامنة في نفوس أبناء هذا الوطن وتحقيقا للتكافل الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي الحنيف.

البرامج والخدمات

وتمكنت الجمعيات الخيرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بجهودها التطوعية من أداء مهام متعددة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية، وحققت أهدافها بشكل لافت، منها جمعية «إبصار» للإعاقات البصرية التي تقدم الخدمات لأصحاب الإعاقات البصرية، وجمعية أصدقاء المجتمع الخيرية، وجمعية البر، والجمعية الخيرية لرعاية الأطفال المعاقين، والأرامل، وأطفال التوحد، وجمعية إكرام الميت الخيرية، وجمعية حرفية للتدريب والتعليم المهني المنتهي بالتوظيف.

وتنوعت الجمعيات الخيرية في منطقة مكة المكرمة وشملت الشأن التعليمي والتدريبي ومنها جمعية حرفية الخيرية وتهدف للمساهمة الفعلية في حل مشكلة البطالة والفقر، وتدريب الفقراء على الحرف اليدوية المختلفة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لهم من خلال تسويق منتجاتهم، إضاف لجمعيات الرعاية الصحية لتقديم المساعدة في إجراء عمليات القلب المفتوح، وعيادات مكافحة التدخين ومراكز العلاج الطبيعي وخدمة نزلاء المستشفيات ودعم لجان أصدقاء المرضى.

وشهدت منطقة مكة في السنوات الأخيرة إنشاء مراكز ودور إيوائية، ومراكز تعليم خاص، وتعليم وتفصيل الخياطة، ومشاغل خاصة لتأهيل المعوقات، بإضافة لتأمين الأجهزة الطبية لبعض المعوقين، وبرنامج الإسكان الخيري وتحسين المسكن، بهدف شراء المساكن لبعض الفئات المحتاجة.

وتختص جمعيات أخرى بإنشاء المساجد وترميمها، والعناية بالمقابر، والتبرع بالدم، وتأمين الماء، والمشاركة في الأسابيع العامة والمناسبات الأخرى، ونقل المرضى والمصابين والطالبات، وفتح الطرق وتمديد شبكات المياه، وتولي أعمال النظافة.

كما تختص جمعيات أخرى بتقديم المساعدات المتنوعة النقدية والعينية والطارئة والموسمية ومساعدة المرضى والمعسرين وراغبي الزواج وأسر السجناء والمعوقين وغير ذلك، إضافة لاهتمامها بدور الضيافة لإيواء الحالات الطارئة الناجمة عن حوادث الطرق وغيرها، وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب ومراكز الأحياء لتنمية الأحياء وخدمتها بالتعاون مع مواطنين

متطوعين، وجمع وتوزيع فائض الولائم والحفلات والمناسبات، وتأمين وجبات إفطار للصائمين في رمضان، ومساعدة بعض المواطنين في أداء فريضة الحج وتسهيله لهم، وتوزيع لحوم الهدي والأضاحي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والقيام بإجراء بعض البحوث والدراسات الاجتماعية، وتوعية السجناء، وإقامة الحفلات والمعارض والأسواق الخيرية.

استبدال البطاقات وراء تأخر الصرف للمعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150614/Con20150614777685.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
أوضحت لـ«عكاظ» مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية أن إحلال بطاقات الصرف الآلي الجديدة محل القديمة هو سبب تأخير صرف مستحقات المواطنين المعوقين والذين تصل أعدادهم إلى حوالى نصف مليون.
وأكدت المصادر أن الوزارة قامت بالتنسيق مع مؤسسة النقد، بتغيير البطاقات من خدمة (الشبكة السعودية) إلى شبكة (مدى)، مما تسبب في تأخير صرف مستحقات المعوقين، حيث أوضح متحدثون لـ«عكاظ» أنهم لم يستلموا مستحقاتهم منذ شهرين.
وبينت المصادر أن مؤسسة النقد تهدف إلى توفير مزيد من الحماية للبطاقات، لافتة إلى أن البطاقات الجديدة سوف تتيح للمعوقين صرف مستحقاتهم من جميع البنوك وليس من بنك واحد كما كان سابقا.
بدوره، أوضح لـ«عكاظ» مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة علي الغامدي أن الفرع رفع للوزارة عن هذه الإشكالية، وشكل وزير الشؤون الاجتماعيه لجنة برئاسة الوكيل المساعد للتفاهم مع مؤسسة النقد، مشيرا إلى أنه تم إحلال بطاقات جديدة بإمكانيات أفضل سواء لمستحقي الضمان أو للمعوقين، مضيفا أن المشكلة على مستوى المملكة وليست فقط في منطقة المدينة المنورة.
يذكر أن ما يربوا على عشرين ألف معوق ومعوقة في منطقة المدينة المنورة لم يستلموا مستحقاتهم منذ شهرين بسبب تأخر البطاقات الآلية الخاصة بهم حتى الآن.

الشريف: "نبراس" يحد من العنف والمخدرات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150614/Con20150614777695.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)
أكد أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات مساعد مدير عام مكافحة المخدرات للشؤون الوقائية عبدالاله بن محمد الشريف أن المشروع الوطني للوقاية من المخدرات «نبراس» سيحد من معدلات العنف الأسري وتعاطي المخدرات.
وقال إن المشروع، الذي دشنه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، مؤخرا، جاء ليوحد جهود الجهات الحكومية والأهلية في مجال الوقاية من المخدرات، من خلال وضع البرامج والفعاليات الوقائية والتوعوية التي تعمل عليها هذه الجهات تحت مظلة واحدة.

وأشار إلى أن من ضمن الرسائل التي يعمل عليها المشروع، تعزيز القيم الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، وخصوصا فئة الشباب؛ لتذكيرهم بأهمية التحلي بقيمهم الاجتماعية لتسهم في إبعادهم عن السلوكيات غير الحميدة؛ كتعاطي المخدرات.
وأضاف الشريف: «نعمل على العديد من البرامج التي تستهدف رفع الوعي لدى الأسرة وتنبههم بالمخاطر التي تحيط بهم، ومن ذلك العوامل التي تدفع بعض أفراد الأسرة إلى عقوق الوالدين أو عدم التكيف مع الإخوان والأخوات أو العزلة أو الشجار، وغيرها من السلوكيات السلبية التي تزيد من تفكك الأسرة الواحدة التي تعتبر أهم وحدة صغيرة في المجتمع».

رفعتها وزارة العدل ومجلس القضاء للمقام السامي

22 توصية لمعالجة قضايا الولاية والحضانة والزيارة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150614/Con20150614777697.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
رفعت لجنة قضائية عليا في المجلس الأعلى للقضاء توصياتها إلى المقام السامي لمعالجة آثار قضايا العنف الأسري، وذلك على خلفية التوجيه بدراسة قضايا الولاية والحضانة والزيارة وما ينشأ عنها من خلافات ومشاكل أسرية، وما تم رصده من حالات عنف تمارس على بعض الاطفال والنساء.
ويتابع وزير العدل رئيس المجلس الاعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني باهتمام كبير أعمال اللجنة التي تشكلت برئاسة عضو المجلس الشيخ سعود المعجب والرئيس التنفيذي للجنة الشيخ سعد الحقباني.
وشددت مصادر أن وزارة العدل ماضية قدما في معالجة النتائج والاثار الناجمة عن قضايا العنف الاسري، وذلك على خلفية ما تم رصده من تجاوزات في تنفيذ الاحكام.
وعلمت «عكاظ» من مصادر مطلعة ان اللجنة المختصة انتهت الى الرفع بـ(22) توصية تتضمن خطوات إجرائية للحد من آثار العنف الأسري والقضايا الأسرية الناجمة عنها، في حين درست اللجنة مقترحا بإنشاء محاكم مختصة بقضايا العنف الاسري، وأوصت بعدم الحاجة إلى ذلك، على اعتبار أن جميع القضايا الناشئة عن القضايا الأسرية معالجة ومنصوص عليها وفق الأنظمة الحالية.
ومن أبرز التوصيات، تفعيل بعض الأنظمة التي تعالج قضايا العنف سواء نظام الحماية من الإيذاء أو الأنظمة القضائية وإعطاء اهتمام أكبر بتلك القضايا ومعالجة القصور في تطبيق الأنظمة ذات العلاقة وتسريع البت في قضايا الولاية والحضانة والزيارة وتجنيب الأطفال المحضونين أي آثار نفسية أو اجتماعية خلال فترة التقاضي أو خلال مراحل الزيارة.
وبينت المصادر أن المجلس الأعلى ووزارة العدل بدآ في خطوات جادة نحو معالجة تلك القضايا تزامنا مع ما تم الرفع به للمقام السامي.

قضية حضانة ونفقة خلال 6 أشهر 11520

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150614/Con20150614777698.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
تشكل قضايا الأحوال الشخصية والأسرية عموما سواء كانت متعلقة بالطلاق أو النفقة أو الحضانة أو النشوز أو الخلع، نسبة (60%) تقريبا من إجمالي القضايا المرفوعة أمام المحاكم.
وكشفت وزارة العدل أن عدد قضايا الحضانة والنفقة بلغ منذ بداية العام الحالي (1436هـ) ما مجموعه (11520) قضية في جميع مدن المملكة (5662 حضانة، 5858 نفقة)، مقارنة بـ(16371) قضية خلال العام 1435هـ (7859 حضانة) و(8512 نفقة).
ووفقا لهذه الإحصائية، فقد جاء توزيع قضايا النفقة بين مناطق المملكة منذ بداية العام الحالي (1436هـ) على النحو التالي: مكة المكرمة (1873)، الرياض (1484)، المنطقة الشرقية (840)، جازان (410)، المدينة المنورة (320)، عسير (262)، القصيم (208)، تبوك (119)، حائل (99)، الجوف (89)، الحدود الشمالية (56)، الباحة (55)، ونجران (43) قضية.
فيما جاء توزيعها خلال العام (1435هـ) على النحو التالي: مكة المكرمة (2926)، الرياض (1959)، المنطقة الشرقية (1203)، جازان (573)، المدينة المنورة (487)، عسير (373)، القصيم (269)، تبوك (182)، حائل (165)، الجوف (136)، الحدود الشمالية (101)، الباحة (79)، ونجران (59) قضية.
أما قضايا الحضانة خلال العام الحالي (1436هـ) فقد جاءت على النحو التالي: مكة المكرمة (1940)، الرياض (1376)، المنطقة الشرقية (708)، المدينة المنورة (476)، جازان (287)، عسير (206)، القصيم (179)، تبوك (165)، حائل (118)، الجوف (73)، الباحة (63)، الحدود الشمالية (50)، ونجران (21) قضية.
في حين جاء توزيعها خلال العام (1435هـ) على النحو التالي: مكة المكرمة (2901)، الرياض (1651)، المنطقة الشرقية (1035)، المدينة المنورة (580)، جازان (417)، عسير (279)، تبوك (254)، القصيم (248)، حائل (183)، الجوف (113)، الباحة (85)، الحدود الشمالية (73)، ونجران (40) قضية.
يذكر أن محاكم الأحوال الشخصية تختص بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية والأسرية، وتشمل كلا من إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة، وإثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة، والإرث، وقسمة التركة بما فيها العقار إذا كان فيها نزاع أو حصة وقف أو وصية أو قاصر أو غائب، إلى جانب إثبات تعيين الأوصياء وإقامة الأولياء والنظار والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن المحكمة، وعزلهم عند الاقتضاء، وكذلك الحجر على السفهاء، ورفعه عنهم، إضافة إلى تحديد لوائح هذا النظام والإجراءات اللازمة لذلك، وإثبات توكيل الأخرس الذي لا يعرف القراءة والكتابة، وتزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها، كما تختص محاكم الأحوال الشخصية بالدعاوى الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية والدعاوى المرفوعة، لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

قانونيون يطالبون: تبسيط إجراءات التقاضي في القضايا الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150614/Con20150614777700.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
طالب قانونيون ومحاميات بتبسيط وتسهيل وتيسير إجراءات التقاضي الخاصة بالنساء في القضايا الأسرية، مؤكدين على أن المرأة باتت حاضرة في المحاكم بشكل كبير لكنها تجهل حقوقها من جهة وتعاني من روتين المحاكم من جهة أخرى.

الدكتور ماجد قاروب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين سابقا، قال: ما من شك أن قضايا الأحوال الأسرية يجب أن تحظى بأقصى أولويات الاهتمام القضائي بما يتفق مع الأصول الشرعية والنظام الأساسي للحكم الذي اعتبر الأسرة نواة المجتمع، وبالتالي نتطلع إلى دعم محاكم الأسرة بكل ما تحتاجه من قضاة ومعاونين وخبراء في الشأن الاجتماعي والإنساني والطفولة بما يحمي الأسرة مما تتعرض له من عنف بشتى أنواعه، خاصة في ما يصدر من الأب والزوج تجاه المرأة والطفل، ونتطلع إلى معالجة قضائية، وأيضا في مرحلة تنفيذ الأحكام خاصة تلك المتعلقة بالزيارة والحضانة والنفقة.

وأضاف: «كان من أبرز إيجابيات التطور القضائي في ما يتعلق بشؤون الأسرة القرار الذي صدر مؤخرا من المجلس الأعلى للقضاء والذي يؤكد على توحيد الأحكام الأسرية (طلاق ونفقة وزيارة وحضانة وغيرها) في صك واحد من المحكمة وإعطائها الأولوية وسرعة البت فيها»، مؤكدا على ضرورة تعريف المرأة بحقوقها الشرعية بصورة أكبر وأوضح بما ينعكس على التعامل الحقوقي والقضائي في قضاياها حتى يكون واضحا للمجتمع والقضاة مفهوم الولاية والقوامة على وجهه الشرعي الصحيح، وذلك من خلال جميع الوسائل والمواقع الممكنة، مثل إقامة الندوات التعريفية في الجمعيات والجامعات والكليات والمدارس بما في ذلك برامج التوعية في الإعلام ومنابر المساجد.

بدورها المحامية ريم العجمي (صاحبة مكتب محاماة في الرياض)، قالت: تعاني السيدات من تباعد مواعيد الجلسات القضائية بشكل عام، وبشكل خاص الدعاوى الأسرية فضلا عن معاناتها في بطء إجراءات التنفيذ.

وبينت أن أصعب ما تواجهه المرأة في المحاكم هي جهلها بالحقوق القانونية التي لها، ووصفت ثقافة المرأة القانونية بأنها معدومة واستشهدت بحالات عدة للنساء، مشيرة إلى ضرورة تعليم النساء أصول إيجاد الدليل قضائيا.

وطالبت العجمي بإيجاد لجان مختصة في المحكمة من أخصائيات وقانونيات واجتماعيات ونفسيات لتوجيه السيدات في اتخاذ القرار المناسب لهن قبل البدء في إجراءات التقاضي، لاسيما أن هناك نساء لا يفرقن بين قضايا العنف وأنواعها وقضايا الطلاق والخلع والقضايا التجارية من شيكات وكمبيالات وسندات لأمر فيقعن ضحايا، مشددة على أن نسبة قضايا المرأة في المحاكم بشكل عام عالية، ولا تقتصر على القضايا الأسرية فقط.

وختمت بقولها: من الضروري في معالجة قضايا المرأة أن نركز على الجانب الوقائي، وأرى ضرورة وجود جهات ملحقة بالمحاكم تساعد النساء في معرفة حقوقهن ويطلعهن على الإجراءات وطرق التقاضي لدى المحاكم، وما يستجد في الواقع القانوني.

وقال رئيس لجنة المحامين المتطوعين في لجنة تراحم المحامي والمستشار القانوني أشرف السراج: من المهم لدينا اختصار مدة التقاضي في القضايا الأسرية، ورحب بالترافع مجانا عن أي حالة غير قادرة على دفع أجرة المحامي، وذلك من خلال لجنة تراحم.

وأفاد السراج بأن معظم الحالات التي وقف عليها في المحكمة، بسبب الجهل بالحقوق القانونية أو الإجراءات المتبعة، أو الحق المطالب فيه.

من جانبها، تؤكد المحامية بيان زهران أن ثمة حالات ناتجة عن الجهل بالحقوق القانونية، لافتة إلى أن أغلب القضايا التي وقفت عليها تؤكد جهل كثير من السيدات بأبسط حقوقهن القانونية، في قضاياهن الأسرية والشخصية سواء كان في الفسخ أو الحضانة أو حتى الزيارة أو الطلاق أو الخلع، بل إن إحدى الحالات كانت تسأل إن كان يجوز لها أن تشترط على زوجها السماح لها بزيارة والدتها، وأخرى تشتكي من عنف جسدي من زوجها ولا تعرف كيف تقاضيه وتتحاشى طلب الانفصال لأنها كانت تظن أنه لا طريق إلا بالخلع ورد المهر، ولم تعلم أن هناك طريق الفسخ فضلا عن خوفها من أن يأخذ أطفالها.

مقارنة مع عرعر وحائل وسكاكا.. خلال8 أشهر ماضية
سيدات تبوك يتصدرن نساء3 مدن في "خلع الأزواج"

المصدر: جريدة سبق الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://sabq.org/m29gde

بدر الجبل- سبق- تبوك:
تصدرت سيدات تبوك نساء ثلاث مدن أخرى في خلع أزواجهن عن طريق المحاكم العامة، خلال الأشهر الثمانية الماضية، بنسبة 30 %، ودفعهن لذلك أسباب عدة، أهمها ما يتعلق بسوء أخلاق الزوج.
ووفقاً لإحصائية حصلت عليها "سبق"، فإن 60 قضية خلع أو إثباته سجلتها كل من المحكمة العامة في تبوك وحائل وسكاكا وعرعر، تصدرت فيها المحكمة العامة بتبوك بـ 18 قضية، يليها محكمة عرعر بـ 16 قضية، ثم حائل بـ 14، فيما جاءت سيدات سكاكا الأقل في رفع قضايا الخلع بـ 12 قضية.
وتشير الإحصائيات إلى أن قضايا الخلع أو إثباته في هذه المدن سجلت ارتفاعاً مقارنة مع العام الماضي في الفترة نفسها.
وأوضح المحامي والمستشار القانوني عاصم البلوي لـ"سبق" أن الخلع هو تفريق الزوج عن زوجته مقابل عوض تدفعه الزوجة للزوج افتداء لنفسها، وبعدها لا تحل الزوجة للزوج إلا بعقد جديد. مشيراً إلى حديث امرأة ثابت بن قيس عندما أتت للرسول - صلى الله عليه وسلم - طالبة التفريق بينها وبين زوجها؛ فأمرها الرسول - صلى الله عليه وسلم - بأن ترد عليه حديقته التي كانت مهراً لها؛ فردتها؛ ففرَّق بينهما.
وأضاف بأن الأسباب التي تدفع الزوجة لطلب الخلع كثيرة، أهمها كره الزوجة لزوجها؛ وقد يكون ذلك بسبب سوء أخلاقه، أو أن يعضل الزوج زوجته؛ فيجعلها معلقة دون تطليقها؛ فتفتدي نفسها منه بالمال، أو أن تخشى المرأة على نفسها الفتنة بأن ترتكب الإثم بحق زوجها، أو حدوث الشقاق والنزاع بين الزوجين بشكل يستحيل معه الإصلاح، وغيرها من الأسباب التي يخضع تقديرها والأخذ بها للقاضي ناظر القضية.

أغلبهم يمتهنون السباكة والكهرباء والبناء والنجارة

أكثر من ربع مليون "برماوي" يعيشون في السعودية

المصدر: جريدة سبق الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://sabq.org/c29gde

عبدالعزيز السلمي- سبق- جدة:
بحسب إحصائية إمارة منطقة مكة المكرمة لعدد الجالية البرماوية في السعودية، فإن العدد الفعلي للجالية البرماوية هو 249669 نسمة، يعيشون على أراضي السعودية.
وبحسب الإحصائية، فإن العدد الأكبر للجالية البرماوية يعيش في مكة المكرمة بواقع 192284 نسمة، يليها محافظة جدة بواقع 43914 نسمة، ثم المدينة المنورة 9622 نسمة، والطائف بواقع 1354 نسمة، ويليها المنطقة الجنوبية 894 نسمة، ثم المنطقة الوسطى 552 نسمة، والمنطقة الشرقية 462 نسمة، ثم القنفذة 339 نسمة، وأخيراً الباحة بواقع 248 نسمة. كما أن أغلبهم يعيشون على المهن البسيطة، كالسباكة والكهرباء والبناء والنجارة.
يُذكر أن الجالية البرماوية تنتسب إلى دولة بورما، وهي اتّحاد ميانمار حاليًّا، وتقع في جنوب شرق آسيا، ومن أكبر دولها مساحة، وتتكوّن من ولايات عدة، من أهمّها: ولاية (أراكان) التي يتمركز فيها المسلمون شعب (الروهنجيا) ويبلغون (15 %) من نسبة السكّان، الذين يبلغ عددهم (55) مليون نسمة. وغالبهم يعتنقون الديانة البوذية، وتعتبر بورما قبلة البوذيين، ويقصدها بوذيو العالم على مدار العام لزيارة معابدهم وآلهتهم.
وكانت بداية هجرتهم إلى السعودية عام (1368هـ) في عهد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله -.

دماء الفتيات في الشوارع

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150614/Con20150614777757.htm

عبده خال

بدأ صباح الخميس الماضي بجريمة قتل لفتاة تمتلك من العلم والسن ما يجعلها قادرة على أن تختار حياتها وفق ما تراه مناسبا لها ويحقق لها السعادة، لكن ذاك الخيار دفعت مقابله حياتها.. وهو الخيار الذي ساندتها فيه كثير من المؤسسات الحكومية كحق شخصي، ورغم تلك المساندة وقع المحظور بقطف روح تلك السيدة جهارا نهارا وأمام الجميع.

ومع التقدم الاجتماعي وجدنا أن كثيرا من السيدات يمتلكن رجاحة الرأي والمؤهلات المعرفية والمالية، أي أنهن قادرات على قيادة حياتهن في مأمن من شطط ولاة أمرهن، ومع ذلك لا تزال كثيرات من النساء رهينات مزاج رجل قد يكون أقل منهن عمرا أو معرفة أو مالا أو ورجاحة عقل، ومع ذلك نجد هذا الرجل هو المسير لحياة تلك السيدة.. وربما يهون كل شيء أمام تلك السيطرة إلا (العضل)، فهو أمر ينهي حياة أي سيدة ويقود إلى الفواحش والجرائم التي لا يطيق المجتمع على تداخلها أو احتوائها.

وحوادث العنف الأسري طفحت على السطح، وكل يوم نسمع أو نقرأ عن قضية عنف حدثت هنا أو هناك؛ كالضرب والاعتداء والعضل والحرمان من ممارسة الحقوق الطبيعية في الحياة؛ كالتعليم والزواج، وقد تنوعت القضايا بتنوع أمزجة الأشخاص الممارسين لهذا العنف حتى بلغ مرحلة إزهاق الروح. ومع جريان حالات العنف ظلت وسائل محاربته تقف عند استقبال الحدث من غير وجود مبادرات متقدمة لاجتثاث هذه الظاهرة. وقد يكون السبب في عدم تقدم وسائل محاربة هذا العنف خصوصية النظام الاجتماعي الذي نعيش فيه، حيث يتقبل المعنف أو المعنفة صنوف التعنيف بالصمت؛ لمعرفته ما قد يحدث له من نبذ وإقصاء من محيط أسرته لو أنه باح بما يجده من تعنيف، ويقينه بأنه لن يجد جهة تحتويه بعد البوح بما يجده من تعنيف احتواء كاملا. ومشكلة المؤسسات الاجتماعية لدينا انتظارها حدوث العنف والتعامل مع كل قضية بمفردها من غير وجود خطة استراتيجية تستهدف معالجة العنف واستقبال حالاته قبل أن تصل إلى المراحل المتقدمة؛ كإزهاق الروح، وهو تعامل لا يليق بمؤسسة أنشئت من أجل استباق الحدث لا انتظار وقوعه، واستباق الحدث يقتضي وجود أنظمة متقدمة أيضا تمكن هذه المؤسسات من حماية أفراد الأسرة قبل تطور العنف ووصوله إلى مرحلة إزهاق الروح، سواء من المعنف أو ممن يقع عليه التعنيف؛ كتعبير صارخ عن يأسه وضيقه الشديد مما يجد فيلجأ إلى الانتحار.

نعلم أن المجتمع يضج بالكثير من المشاكل الاجتماعية، والتي أفرزتها سنوات طويلة من التعنت الأسري، وهذا ما يستوجب على المؤسسات الاجتماعية أن تكون سباقة، وإذا كانت وزارة الشؤون الاجتماعية مناطا بها هذا العمل (كواجهة رئيسة) عليها السعي إلى تجديد وتطوير آليات مواجهة العنف بإعطاء المزيد من الصلاحيات لدور الحماية (أو المطالبة بها)، بدلا من أن تكون جهة إيواء أو جهة تنتظر حدوث الحادثة، وأعتقد لو حدث تقدم في الإجراءات ربما استطعنا تجفيف منابع العنف الأسري بصورة أفضل مما هي عليه الآن.

الشورى والرقابة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
اضغط هنا

عبد العزيز حسين الصويغ

هناك تساؤلات حول الدور الرقابي لمجلس الشورى، وضعف هذا الدور، إن لم يكن غائبًا، فالمجلس يكتفي بمراجعة تقارير الجهات دون المتابعة اللاحقة لما يُبديه الأعضاء حولها من ملاحظات.

***

وأذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز -رحمهما الله- قد أكَّدا على الدور الرقابي لمجلس الشورى من على منصّة المجلس نفسه، إلى درجة حثّ فيها الملك عبدالله -رحمه الله- الأعضاء القيام بهذا الدور عليه شخصيًّا.

***

ورغم أن المادة (22) من نظام مجلس الشورى تُعطي المجلس الحق في طلب حضور أي مسؤول حكومي للمجلس، ومناقشة أدائه، إلاّ أن المجلس يتحرّج في أحيان كثيرة في استعمال هذه الصلاحية، وما زال استدعاء مسؤول للمجلس خاضعًا لموافقته هو. فإذا حضر المسؤول فليس من حق المجلس مساءلته، بل توجيه استفسارات إليه.

***

وأذكر اختلافي مع نائب رئيس مجلس الشورى السابق بكري بن صالح شطا بعد تصريح أكد فيه أن دور المجلس ليس بذلك الدور الرقابي المعني من كلمة «رقابة»، وإنما مجرد المتابعة والتنظيم. فقد رأيتُ أن نظرة النائب تُحجِّم دور مجلس الشورى، واعتبرتُ تصريحه مجرّد رأي، أو اجتهاد شخصي لا يتّفق مع ما ينبغي أن يُمارسه الأعضاء من دور فعلي يتجاوز عملية المتابعة، فكلمة «رقابة» ليست أكبر من مقام المجلس، بل هي ضمن صلاحياته التي جاءت واضحة في ثنايا المادة 22 من نظام مجلس الشورى.

#نافذة:

(من حق مجلس الشورى مناقشة ما يراه من قضايا يرى فيها المصلحة، في ضوء الثقة التي أولاها ولي الأمر للمجلس وأعضائه. فنظام المجلس وُضِع أساسًا ليُساهم في المشورة الصادقة لولي الأمر تجاه قضايا المجتمع).. عبدالعزيز الصويغ، جريدة الحياة: 2009/2/25.

وللأسرة الدور الاهم..

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056707

د. هيا عبد العزيز المنيع

تكاثر الظواهر السلبية في ممارسات الأطفال والشباب يمكن أن تندرج تحت المعطيات السلبية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية..

وتمثل الاسرة في منظومة هذه المؤسسات المؤسسة الاهم في بناء منظومة القيم والافكار داخل وجدان وعقل الطفل..،
وللأسف الاسرة في مجتمعنا السعودي ترهلت الى حد كبير ليس في عددها بل في اداء واجباتها وخاصة الواجبات التربوية ذات التماس الفكري؛ حيث غاب الحوار داخل الاسرة وباتت الفجوات تتزايد لاسباب مختلفة ولكنها في النهاية تؤدي لعزل الابناء في جزر منفردة ويكونون مهيئين لأي اختطاف يأتي من المحيط الخارجي وأيا كان نوع الاختطاف..مخدرات، تفحيط، تدخين، انحراف فكري، ممارسات سلوكية منحرفة، وممارسات اخلاقية غير سوية وربما يكون الاختطاف نقيا وذا بعد خيري فيأتي لصالح الابناء نظرا لسوء الاسرة ولكن هذا النوع نادر ولا يعتد بالنادر..
البناء الأسري حاليا في غالبه بناء صغير ويحتوي على الأبوين والأبناء ولكن للأسف نجد ان المساحة الفاصلة بين الأبوين من جهة، وبين الأبوين والأبناء من جهة ثانية باتت واسعة الى حد ان بعض الأسر للأسف لا تعلم عن اختطاف ابنائها فكريا والناتج ان بعض هؤلاء الأبناء اصبحوا جزءا من منظومة الفكر والعمل الارهابي في سن مبكرة فيما اسرهم لا تحمل أي مؤشر لهذا التطرف وهذا لايعني انه ينطبق على الجميع فهناك اطفال وصغار في السن ارهابيون وجدوا الأرض الخصبة في حضن أسرهم ذات التمدد الفكري المتشدد المؤدي للارهاب في نهاية المطاف..
من هنا على جميع الآباء والأمهات متابعة ابنائهم ومتابعة تغيرهم الفكري والذي يتبعه بعض الممارسات في تغيير الهيئة الخارجية مثل اهمال النفس واطالة شعر الرأس وتغيير الملابس مع تغير واضح في اتجاهاته الفكرية والنفسية تجاه كل شيء وطني ورموز الوطن..
على الأمهات والآباء وخاصة الأمهات ان يكون حضورهن داخل اسرهن مختلفا نوعيا في هذه المرحلة بحيث لا يقف عند حد اشباع البطون بل لابد ان يصل الى عمق أكبر وهو اشباع العقول وإمتاع الروح للأبناء الى ان يصل الأبناء الى مرحلة قوة في الارتكاز على أسرهم في أي تحول فكري ومواجهة أي غزو فكري يأتيهم من خارج أسرهم وخاصة تلك الجماعات التي تجوب في طرقنا متواصلة مع صغارنا لدعوتهم للفكر المتطرف باسم الدين، ووقوف الأسرة امام هذا المد الفكري هو أول وأهم مواجهة له والحد منه خاصة وان بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى للأسف مازالت دون المستوى المتوقع والمأمول منها في مواجهة هذا الفكر المريض والذي يسعى لزعزعة الأمن الوطني وبالتالي زعزعة الاستقرار الأسري وارهاب افراده
على الأسرة كل أسرة ان تكون السياج الأول في مواجهة هذا الفكر من خلال الحوار والمتابعة وتعزيز البناء الفكري لدى ابنائها بفكر متطور ومنفتح على روح العصر ..

كاريكاتير

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 شبان 1436هـ - 14 يونيو 2015
م
اضغط هنا

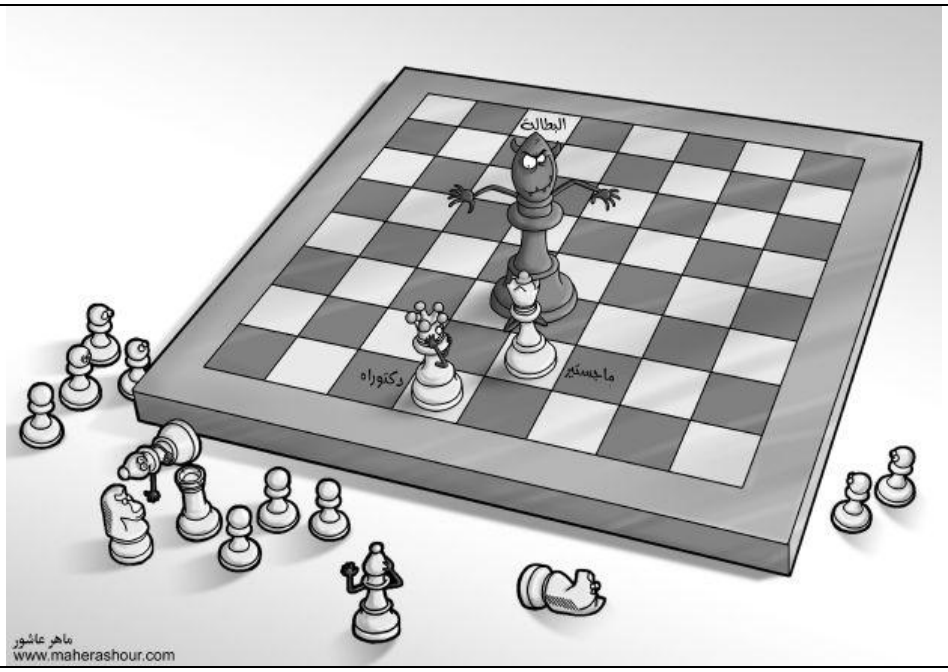

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 شعبان 1436هـ - 14 يونيو 2015م

اضغط هنا